

أثر طبيعة الملكية (عائلية/ غير عائلية)  
على العلاقة بين إلتزام الشركات بالإفصاح  
عن المعلومات القطاعية ووقتيّة تقاريرها المالية  
دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة  
بالبورصة المصرية

د/ سناء محمد رزق رميلي  
مدرس المحاسبة والمراجعة  
كلية التجارة - جامعة دمنهور

### ملخص البحث

استهدف البحث تحليل واختبار أثر إلتزام الشركات المقيدة بالبورصة المصرية بالإفصاح عن المعلومات القطاعية وفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (٤١) على وقتيّة تقاريرها المالية، بالإضافة إلى اختبار أثر طبيعة الملكية (عائلية/ غير عائلية) على العلاقة السابقة.

وباستخدام عينة من ٢١٢ مشاهدة لـ ٧٥ شركة، توصل البحث إلى عدم وجود تأثير معنوي لالتزام الشركات بالإفصاح عن المعلومات القطاعية على وقتيّة تقاريرها المالية، كما خلصت نتائج البحث الى عدم وجود تأثير معنوي للمتغير المعدل (طبيعة الملكية) على العلاقة بين التزام الشركات بالإفصاح عن المعلومات القطاعية ووقتيّة التقارير المالية .

كما توصل البحث من خلال تحليل إضافي إلى وجود تأثير معنوي لحجم الشركة، وجودة المراجعة، وطبيعة الملكية العائلية على التزام الشركات بالإفصاح عن المعلومات القطاعية.

**الكلمات المفتاحية:** التقرير القطاعي، الإفصاح، وقتيّة التقارير المالية، الملكية (عائلية/ غير عائلية)

## **The Impact of the nature of ownership (family/non-family) on the relationship between the companies' commitment to disclose Segmental information and the timeliness of their financial reports “An applied study on companies listed on the Egyptian Stock Exchange”**

### **Abstract**

The research aimed to analyze and test the effect of the companies' commitment to the Egyptian Stock Exchange to disclose segmental information in accordance with Egyptian Accounting Standard No. (41) on the timeliness of its financial reports, in addition to testing the effect of the nature of ownership (family / non-family) on the previous relationship. Using a sample of 212 observations from 75 companies, the research concluded that there was no significant effect of the companies' commitment to disclose segmental information on the timeliness of their financial reports, and the results of the research concluded that there was no significant effect of the modified variable (the nature of ownership) on the previous relationship. The research also found, through additional analysis, that there is a significant effect of the size of the company, the quality of the audit, and the nature of family ownership on the companies' commitment to disclose segmental information.

**Key words:** segment reporting, disclosure, financial reporting timeliness, ownership (family /non-family)

## ١- مقدمة

شهد العالم في الآونة الأخيرة تطورات اقتصادية هائلة، وظهور ما يطلق عليه العولمة والذي انعكست على ممارسات الشركات لأنشطة متنوعة، وهو ما يطلق عليه شركات متعددة القطاعات Multi Segment Corporation، وكذلك ظهور ما يطلق عليه الشركات متعددة الجنسيات Multinational corporation. ويعتبر التقرير المالي من أهم المصادر الرئيسية لمتخذ القرار في الحصول على المعلومات. واتفقت الدراسات (Pelález et al, 2009; Obradović & Nemanja, 2016)، على ان التقارير المالية الإجمالية لا تفي باحتياجات مستخدميها لتقييم أداء الشركات متعددة القطاعات، مما انعكس بدوره على تزايد الاهتمام بالإفصاح عن المعلومات المرتبطة بالقطاعات لتحسين جودة المعلومات المحاسبية.

وتم إصدار المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS 8) "قطاعات التشغيل" من قبل مجلس معايير المحاسبة (IASB) في نوفمبر ٢٠٠٦. وأصبح ساريًا اعتبارًا من ١ يناير ٢٠٠٩. وفي الواقع اعتمد مجلس معايير المحاسبة الدولية متطلبات (SFAS131) بسبب مدخل الإدارة الذي اعتمد عليه هذا المعيار، وما يحققه من مزايا هائلة (Nichols et al., 2012). ويعد (IFRS 8) معيارًا رائدًا لأنه يمثل محاولة جريئة لمعايير التقرير المالي الدولية لضمان إفصاح الشركات عن المعلومات من خلال ما تراه الإدارة.

وقد تناولت العديد من الدراسات (Odia & Imagbe, 2015; Nichols et al., 2012; 2013; Gregory & Pascale, 2010). أهمية الإفصاح عن المعلومات القطاعية، وأشارت إلى ان التقارير القطاعية توفر معلومات أكثر تفصيلا عن أداء الشركة لمستخدمي القوائم المالية مما يمكنهم من تقييم أفضل لجودة أرباح الشركة، والقطاعات الجغرافية المتوقع أن يكون لها فرص نمو أعلى وبالتالي اتخاذ قرارات استثمارية جيدة، كما أوضحت هذه الدراسات أن المعلومات القطاعية تحسن من القدرة التنبؤية للمستثمرين وغيرهم من مستخدمي القوائم المالية، وتساعد على تقييم أفضل لظروف عدم التأكد المرتبط بتوقيت وقيمة التدفقات النقدية المستقبلية. ويمكن القول أن المعلومات القطاعية تساعد على فهم الأداء السابق للمنشأة بالكامل، وتقييم مخاطر وربحية المنشأة. كما أنها تساعد على تحليل استراتيجيات خط أعمال الشركة (Gregory and Pascale, 2010; Nobes & Parker, 2000)

ومن ناحية ثانية، فمن المعترف به أن وقتية الإفصاح عن المعلومات المالية تمثل خاصية من الخصائص النوعية للمعلومات، وهي هامة للمستثمرين وغيرهم من مستخدمي المعلومات المحاسبية (Zeghal, 1984) وهي محدد هام في منفعتها (Haw et al., 2006).

وتشير دراسة (Owusu-Ansah, 2000) إلى أن هناك العديد من المتغيرات التي يمكن استخدامها لمراقبة التباين في الفترات الزمنية لإصدار التقارير المالية من قبل الشركات المقيدة بالبورصة. وتلك العوامل بشكل عام يمكن تقسيمها إلى فئتين؛ تلك المتعلقة بمكتب المراجعة، وتلك الخاصة بالشركة.

وبالنسبة للعوامل الخاصة بالشركة فهي العوامل التي تسمح للإدارة بإعداد تقريرها السنوي بصورة فورية (في التوقيت المناسب). وركزت بعض الدراسات على الحجم (Efobi & Okougbo, 2014; Owusu-Ansah, 2000; Coskun & Celik 2007) والبعض الآخر على عامل الربحية (Owusu-Ansah & Leventis, 2006; Aubert, 2009; Efobi & Okougbo, 2014). وبشأن العوامل الخاصة بمكتب المراجعة، فقد تناولت بعض الدراسات جودة المراجعة كمحدد لوقتية التقرير المالي (Barako et al., 2006; Owusu-Ansah & Leventis, 2006; Lourenço et al., 2018) إلا أن الدراسات التي لم تتعرض لأثر الالتزام بمعايير التقرير المالي الدولية على وقتية التقرير المالي، وخاصة أثر الالتزام بالإفصاح عن المعلومات القطاعية على وقتية التقرير المالي، ومن ثم جاءت أهمية البحث في اختبار العلاقة بين التزام الشركات بالإفصاح عن المعلومات القطاعية ووقتية تقاريرها المالية.

ومن ناحية أخرى، تناولت العديد من الدراسات (Ebihara et al., 2014; Chen et al., 2008; Ali et al., 2007) أثر طبيعة الملكية العائلية على جودة التقرير المالي، وخاصة جودة الأرباح، إلا أن قلة من الدراسات (Lourenço et al., 2018) اختبرت أثر هذا المتغير على وقتية التقرير المالي (كأحد خصائص جودة التقرير المالي)، وفي حدود علم الباحث لم تتطرق الدراسات إلى اختبار هذا المتغير كمتغير معدل للعلاقة بين الالتزام بالإفصاح عن المعلومات القطاعية ووقتية التقرير المالي، ومن ثم تظهر أهمية البحث اختبار مدى تأثير طبيعة الملكية (عائلية/ غير عائلية) على العلاقة بين التزام الشركات بالإفصاح عن المعلومات القطاعية ووقتية تقاريرها المالية.

## ٢ - مشكلة الدراسة

لقد زاد الاهتمام على المستوى الدولي والمحلي بالإفصاح عن المعلومات ذات الصلة بالقطاعات، وذلك لتحسين المحتوى المعلوماتي للتقرير المالي، وزيادة جودة المعلومات المحاسبية. وقد تم إصدار معيار المحاسبة المصري رقم ٣٣ "التقارير القطاعية" الذي كان يتوافق مع معيار المحاسبة الدولي رقم ١٤ (IAS14R) المعدل لعام ٢٠٠٦. وفي ٢٠١٥ ووفقاً للقرار الصادر من وزير الاستثمار رقم ١١٠ تم استبدال المعيار رقم ٣٣ بمعيار المحاسبة المصري رقم (٤١) والذي يتوافق مع (IFRS 8). ويتطلب هذا المعيار من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية الإفصاح عن المعلومات القطاعية وفقاً لمدخل

الإدارة، الأمر الذي قد يؤثر على وقتية التقارير المالية للشركات، وبناء على ما سبق تتمثل مشكلة البحث في الأسئلة التالية :

ماهي المعلومات القطاعية من وجهة نظر المعايير والدراسات المحاسبية ؟ وما هي أهم مزايا وعيوب الإفصاح عن المعلومات القطاعية؟ وما هي وقتية التقرير المالي ، كأحد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ؟ وما مدى تأثير الإفصاح عن المعلومات القطاعية على وقتية التقرير المالي؟ وأخيرا هل تؤثر طبيعة الملكية (عائلية أو غير عائلي) على العلاقة السابقة في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية؟

### ٣- هدف البحث

استهدف البحث اختبار أثر التزام الشركات المقيدة بالبورصة المصرية بالإفصاح عن المعلومات القطاعية وفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (٤١) على وقتية تقاريرها المالية، واختبار مدى تأثير طبيعة الملكية (عائلية/ غير عائلية) على العلاقة السابقة.

### ٤- أهمية ودوافع البحث

يكتسب البحث أهميته الأكاديمية لكونه يسير في اتجاه البحوث المعنية بدراسة أهمية التقرير المالي والمعلومات المحاسبية لأصحاب المصالح. ويسعى البحث إلى مواكبة البحث المحاسبي في الدول المتقدمة في هذا المجال، وكذا التغلب على ندرة الدراسات المحاسبية، التي تناولت العلاقة بين الإفصاح عن المعلومات القطاعية ووقتية التقرير المالي. كما تتمثل أهمية البحث العملية لكونه يسعى للوصول إلى نتائج بناء على ادلة من الشركات المصرية عن مدى تأثير الالتزام بمعايير التقرير المالي الدولية على وقتية تقاريرها المالية، ومدى انعكاس طبيعة الملكية (عائلية/ غير عائلية) على تلك العلاقة. ومن أهم دوافع البحث التغلب على ندرة الدراسات المحاسبية المصرية في هذا المجال من جهة، ومحاولة تقديم ارشادات للجهات المهنية والتشريعية وهيئة الرقابة المالية والبورصة المصرية في هذا الشأن من جهة أخرى.

### ٥- حدود البحث

يركز البحث بصفة أساسية على دراسة واختبار العلاقة بين التزام الشركات المقيدة بالبورصة المصرية بالإفصاح عن المعلومات القطاعية وفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (٤١) ووقتية تقاريرها المالية، وبالتالي يخرج عن نطاق البحث الخصائص النوعية الأخرى للمعلومات المحاسبية. كما لم تتضمن عينة البحث البنوك وشركات التأمين. كما ركز البحث على القوائم المالية والايضاحات المتممة كمصادر الحصول على البيانات، ومن ثم يخرج عن نطاق البحث المصادر الأخرى للحصول على

البيانات. وأخيراً، فإن قابلية نتائج البحث للتعميم مشروطة بضوابط منهجيته المستخدمه في اختبار فروضة، وخاصة اختيار عينة البحث.

## ٦- خطة البحث

لتحقيق هدف البحث ومعالجة مشكلته بصورة منطقية ، وفي ضوء حدوده، سوف يستكمل كالتالي:

١/٦ تطور الإفصاح القطاعي من منظور محاسبي

٢/٦ تحليل الدراسات السابقة واشتقاق فروض البحث

٣/٦ منهجية البحث

٤/٦ النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة.

## ٦-١ تطور الإفصاح القطاعي من منظور محاسبي

أصدرت منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD) توصيتها الأولى حول تقديم التقرير القطاعي في عام ١٩٧٦. خلال الفترة نفسها، قدمت التوجيهات الأوروبية الرابعة العديد من المتطلبات للتقرير القطاعي ، والتي كانت غير كافية لتمكين المستخدمين من الفهم الدقيق للشركة (EC, 2003). وأصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) في عام ١٩٨٠ المسودة الأولى (ED) عن تقرير القطاع. وفي أبريل، ١٩٨١، أصبحت المسودة هي معيار المحاسبي الدولي رقم ١٤ (IAS 14) "التقرير عن المعلومات المالية حسب القطاع". واعتمد المعيار المحاسبي الدولي (رقم ١٤) أساساً على نهج الصناعة، وأوصى بأن الشركات يجب أن تفصح عن المبيعات والأصول والنتائج لخط الأعمال والقطاعات الجغرافية (Nichols, 2012; Nichols & Street, 2007) ومع ذلك، وبسبب العديد من الانتقادات، تم إصدار معيار المحاسبة الدولي رقم ١٤ المعدل (IAS14R) في عام ١٩٩٧. علاوة على ذلك، في أعقاب مشروع التقارب بين IASB /FASB، تم إصدار المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٨ (IFRS8) "قطاعات التشغيل" في عام ٢٠٠٦ والذي أصبح ساري من يناير ٢٠٠٩.

وتم تنظيم التقرير القطاعي في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال SFAS 14 "التقارير المالية لقطاعات المؤسسة التجارية" في ديسمبر عام ١٩٧٦. وأصدر مجلس معايير المحاسبة المالية المعيار (SFAS 14) لمساعدة المستخدمين على تحليل التدفقات النقدية وكذلك أداء الشركة في الماضي والمستقبل (Stanko et al., 2001). ومع ذلك، فإن (SEC) ومحلي الأوراق المالية انتقدوا هذا المعيار بسبب عدم كفاية معلومات القطاع التي تم الإفصاح عنها من قبل الشركات. على وجه الخصوص، أشار المحللون لعدم تلقي معلومات جيدة عن قطاعات الشركة. وأدت الانتقادات الموجهة

إلى (SFAS 14) إلى إصدار (SFAS 131) الإفصاح عن قطاعات المؤسسة والمعلومات ذات الصلة "من قبل FASB في يونيو ١٩٩٧. واعتمد SFAS 131 على مدخل الإدارة، كما يلي :

### - التقرير القطاعي بموجب SFAS 14

تم إصدار SFAS 14 من قبل FASB في ديسمبر ١٩٧٦. ويتطلب الإفصاح عن المعلومات الخاصة بالقطاع الصناعي أو المنطقة الجغرافية. ووفقاً لـ SFAS 14: 10a فإن القطاع الصناعي مكوناً للمشروع يشارك في تقديم منتج أو خدمة أو مجموعة من المنتجات ذات الصلة. ومع ذلك، كانت هناك مشكلة رئيسية في SFAS 14 وهي العلاقة المغلقة على قطاع الصناعة، حيث قررت العديد من الشركات الإفصاح عن العمليات في قطاع واحد.

### - التقرير القطاعي بموجب SFAS 131

واستبدل الـ FASB الإصدار SFAS 14 بالإصدار SFAS 131 بسبب إخفاق الشركات في توفير معلومات القطاع المطلوبة. وتم إصدار (SFAS 131) الإفصاح عن قطاعات المؤسسة والمعلومات ذات الصلة" في يونيو ١٩٩٧ ولكنه أصبح مفعّل بعد ١٥ ديسمبر ١٩٩٧. وتم إصداره لتمكين المستخدمين الخارجيين من رؤية الشركات من خلال عيون الإدارة. ويتطلب (SFAS131) من الشركات التقرير عن نفس المعلومات الداخلية المستخدمة في تقييم القطاعات وتخصيص الموارد والأداء للمستخدمين الخارجيين (Hollie&Carol, 2012). وهنا، تحدد الشركات القطاع (القطاعات) الذي سيتم الإفصاح عنه بناءً على صانع القرار التشغيلي الرئيسي (COMD) الذي ينظم الشركة، هو الشخص أو المجموعة من الأشخاص تتمثل مهامهم في تقييم أداء الأعمال وتخصيص الموارد لوحدة الأعمال المختلفة (PWC, 2008) ، وتتألف معلومات التقرير وفقاً (SFAS 131) من إفصاحين أساسيين، الإفصاح على مستوى التشغيل، والإفصاح على مستوى المؤسسة.

ويُعرّف (SFAS 131) قطاع التشغيل بأنه "مكون العمل الذي: (١) يشارك في الأنشطة التي تسبب الإيرادات وتكبد المصروفات (بما في ذلك الإيرادات والنفقات المتعلقة بالمعاملات مع المكونات الأخرى لنفس العمل، (٢). الذي تتم مراجعة نتائج التشغيل الخاصة به بانتظام من قبل، CODM، لاتخاذ قرار بشأن أداء القطاع وتخصيص الموارد و (٣) الذي يتوفر معلومات منفصلة عنه. وعلى مستوى المؤسسة يشمل الإفصاح معلومات عن المنتج أو الخدمة فيما يتعلق بالإيرادات المتولدة من الخارج و العملاء الرئيسيين، والمنطقة الجغرافية وما إلى ذلك.

وقد تم انتقاد (SFAS 131) لأن نهج الإدارة يفتقر إلى المصداقية للمقدار الكمي للإفصاح عن قطاع الوحدة بالإضافة إلى عدم قابلية معلومات القطاع للمقارنة بالنسبة لنفس الوحدة (Stanco et

(al., 2001). وعلاوة على ذلك، فإن الإفصاح عن أداء القطاع في نفس الشكل المستخدم من قبل الإدارة جعل تحليل أداء القطاع وإمكانية المقارنة بين مختلف القطاعات مهمة صعبة للغاية.

ويحدد (SFAS 131) كيفية تحديد قطاعات التشغيل والبيانات المالية التي يجب الإفصاح عنها. علاوة على ذلك، استنتج IASB أن (SFAS 131) يقدم معلومات مفيدة للمستخدمين مقارنة بـ (SFAS14) (Nichols, 2012). وعلى وجه التحديد، أدى تطبيق (SFAS 131) إلى (١) زيادة عدد القطاعات المقرر عنها والمعلومات القطاعية المقدمة، (٢) تمكين المستخدمين من رؤية الكيان من خلال عيون الإدارة، (٣) تعزيز الاتساق مع مناقشة الإدارة وتحليلها (MD&A) أو غيرها من إفصاحات التقارير السنوية، و(٤) كما أدى تقديم (SFAS 131) لمقاييس مختلفة لأداء القطاع إلى التقليل من فرصة المديرين للتلاعب في أرباح القطاع (Nichols et al., 2012).

### - مقارنة معيار المحاسبة الدولي (رقم ١٤) بمعيار المحاسبة الدولي (رقم ٤ المعدل)

تم إصدار معيار المحاسبة الدولي (IAS14) من قبل IASC في عام ١٩٨١ بسبب مخاوف المستخدمين من قيام بعض المديرين بدمج القطاعات لتوجيه أدائهم على خطوط محددة من الأعمال أو القول أنه ليس لديهم قطاع الصناعة على الإطلاق (Nichols & Street, 2007). ولسوء الحظ، يسمح معيار المحاسبة الدولي ١٤ للمديرين بممارسة الحكم أو التقدير. إلى جانب ذلك، تتأثر العمليات المفصح عنها بشكل كبير بالمنافسة الصناعية (Harris, 1998).

وكان (IAS14) غير فعال بسبب المتطلبات العامة، حيث يتطلب من الشركات تقديم تقرير على أساس القطاعات الصناعية والجغرافيا الهامة، ومن ثم تم إساءة استخدام العمليات من قبل الشركات للتقرير عن قطاع صناعي واحد. وأدت هذه المخاوف إلى إسقاط مدخل الصناعة واستبداله بنهج الإدارة من قبل FASB و IASC في عام ١٩٩٧.

وتم تعديل (IAS14) لأنه (١): سمح بالعديد من البدائل، (٢) لم يقدم توجيهات وتفاصيل كافية لتعريفات العناصر الرئيسية، و (٣) لم يتطلب معلومات مالية وصفية إضافية حول القطاع. علاوة على ذلك، سمح بتفسيرات بديلة من أجل إرضاء أصحاب المصلحة على نطاق واسع. وبالتالي، خلصت اللجنة التوجيهية للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (The Steering Committee of the IASC) إلى أنه ينبغي مراجعة (IAS14) من أجل: (١) تقليل الممارسات البديلة وتعزيز فهم وتناسق معلومات القطاع بين الشركات، (٢) تقديم إرشادات واضحة لتحديد وقياس إيرادات القطاع والمصروفات والأصول، و(٣) تضمين المزيد من معلومات القطاع المفيدة للمستثمرين والمستخدمين الآخرين (IASC, 2014).



ويتطلب معيار المحاسبة الدولي (IAS14R) الإفصاح عن القطاع على أساس مدخل العوائد والمخاطر. ويوفر IAS14R هيكلًا من مستويين للتقرير عن القطاعات على أساس قطاع الأعمال والقطاع الجغرافي باستخدام مدخل المخاطرة والعائد الذي يساعد على (١) تحديد القطاعات و (٢) تحديد متطلبات التقرير الأساسي والثانوي (IASC, 1997). وبالتالي يتطلب معيار (IAS14R) ان تقوم الشركات بالتقرير بشكل منفصل عن قطاعين لهما منتج أو خدمة مماثلة ولكنهما يختلفان في المخاطر والعائد. وبالمقارنة (IAS14) زاد (IAS14R) من البنود التي تم الإفصاح عنها للقطاعات الأساسية. ويتطلب الإفصاح عن البنود التالية: الأصول والخصوم والإيرادات، الاستهلاك، النفقات الرأسمالية، نتائج الاداء، والتسويات. ويتطلب المعيار أيضا الإفصاح عن الأصول والنفقات الرأسمالية وإيرادات القطاعات الثانوية. وعلى الرغم من أهميته، لا يتطلب الإفصاح عن معلومات التدفقات النقدية للقطاع. ووجدت دراسة (Nichols & Street 2002) أن الانتقال من (IAS14) إلى (IAS14R) أدى إلى: (١) زيادة كبيرة في البنود التي تم الإفصاح عنها للقطاعات الأساسية والثانوية، (٢) زيادة كبيرة في اتساق معلومات القطاع الأساسية مع مناقشات وتحليلات الادارة و (MD& A)، و (٣) انخفاض كبير في مطالبات الشركات بالعمل في قطاع واحد.

#### - معيار التقرير المالي الدولي (IFRS 8) "قطاعات التشغيل"

تم إصداره (IFRS 8) من قبل IASB في نوفمبر ٢٠٠٦. وأصبح ساريًا اعتبارًا من ١ يناير ٢٠٠٩. وفي الواقع، اعتمد مجلس معايير المحاسبة الدولية متطلبات SFAS131 تقريبًا بالكامل (PWC, 2008) ونهج الإدارة لـ (SFAS 131) بسبب مزاياها الهائلة (Nichols et al., 2012). ويعد (IFRS 8) معيارًا رائدًا لأنه يمثل محاولة جريئة لمعايير المحاسبة الدولية لضمان إفصاح الشركات عن المعلومات من خلال عيون الإدارة. ومع ذلك، كان (IFRS 8) محل خلاف في قضيتين رئيسيتين. الأولى، التحدي الذي يواجهه الشركات في تحديد الشخص الذي يمثل CODM، الثانية هي استخدام مقاييس غير المعايير الدولية للتقرير المالي لقياس أداء القطاع لأول مرة.

ويتفق (IFRS 8) مع (SFAS 131) في استخدام مدخل الإدارة لتحديد وقياس الأداء المالي للقطاعات التشغيلية. هذا على النقيض من منهج المخاطر والعوائد الذي اعتمد عليه (IAS14R) وتوقع (Sacho, 2007) أن استخدام نهج الإدارة من شأنه أن يجعل عرض تقارير القطاعات الخارجية أسهل وأقل تكلفة، ويجعل معلومات القطاعات أكثر منفعة من منظور المستخدم وزيادة التقارير المالية في القطاعات. بخلاف معيار المحاسبة الدولي (IAS14R)، لا ينص (IFRS 8) على التجزئة على أساس الأعمال أو على الأساس الجغرافي ولكن على أساس قطاع تشغيلي. ويحدد (IFRS 8) الإفصاح على مستوى الوحدة، وحسب المنتجات أو الخدمات، والمناطق الجغرافية والعملاء الرئيسيين. ويتطلب المعيار

أيضاً قيام الوحدات بعمل إفصاح يمكن المستخدمين من تقييم طبيعة الآثار المالية المترتبة عليها أنشطة أعمالهم والبيئة الاقتصادية للعمل.

وعلى أساس مبدأ التقرير القطاعي الأساسي، يحدد (IFRS 8) الإفصاح عن معلومات القطاع وتصنيفها إلى: (١) معلومات عامة (٢) معلومات عن ربح أو خسارة القطاعات، الأصول والخصوم، والأسس المستخدمة (٣) التوفيق والتسويات بين معلومات القطاع والمعلومات حول الوحدة ككل. وتتضمن المعلومات العامة: (أ) معلومات حول أساس التحديد والجمع بين قطاعات التشغيل، و(ب) أنواع المنتجات والخدمات التي كل قطاع يمكنه التقرير عنها ومسببات الإيرادات. كما ينص المعيار على أنه يجب على الكيان الإفصاح لكل قطاع عن مقدار الربح أو الخسارة، لكنه لا يقدم تعريفاً لربح القطاع أو الخسارة، من حيث المكونات (الإيرادات والنفقات) التي تحدد الربح أو الخسائر (Obradović & Karapavlović, 2016)

وتطبق الطريقة الداخلية (طريقة الإدارة) في حساب الربح أو الخسارة للتقرير الخارجي. ويعتبر الإفصاح عن الأصول والخصوم في القطاع ذات طابع مشروط. حيث ينبغي على الوحدة الإفصاح عن مبالغ الأصول والخصوم لكل قطاع فقط إذا كان يتم استخدام المعلومات المذكورة من قبل المديرين التنفيذيين.

وتحتوي المعلومات القطاعية التالية أيضاً على طابع الشرطية: (أ) الإيرادات الخارجية (الإيرادات من المعاملات مع أطراف خارج الكيان)، (ب) الإيرادات بين القطاعات (الداخلية) (الإيرادات من المعاملات مع قطاعات من نفس الوحدة)، (ج) إيرادات الفوائد، (د) مصاريف الفوائد، (هـ) الاستهلاك السنوي للأصول غير المتداولة الملموسة، واستنفاد الأصول غير الملموسة، (و) بنود الدخل والمصروفات الأساسية، (ز) الفائدة من ربح أو خسارة شركات زميلة ومشاريع مشتركة محسوبة بواسطة طريقة حقوق الملكية، (ح) حساب ضريبة الدخل أو الإيرادات، (١) العناصر غير النقدية الأخر بخلاف الاستهلاك والاستنفاد، (ي) مقدار الاستثمار في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة المحسوبة بطريقة حقوق الملكية و(ك) النفقات الرأسمالية، أي استثمارات إضافية في الأصول غير المتداولة.

أخيراً، ينبغي أن تصح المنشأة عن التسويات (أ) إجمالي الإيرادات لجميع القطاعات المقرر عنها إلى إيرادات المنشأة، (ب) الربح أو الخسارة الكلية من جميع القطاعات المقرر عنها إلى ربح أو خسارة المنشأة، (ج) إجمالي الأصول لجميع القطاعات إلى أصول الوحدة (إذا تم الإفصاح عن أصول القطاع)، (د) إجمالي التزامات القطاعات المقرر عنها إلى التزامات الشركة (إذا كان يتم الإفصاح عن الخصوم) و (هـ) البنود الهامة الأخرى للقطاعات المقرر عنها إلى العناصر المقابلة للوحدة. وبسبب

التسويات المذكورة، يمكن لمستخدمي القوائم المالية أن يكون لديهم رؤية واضحة للعلاقات بين المعلومات المتعلقة بالقطاعات المفصّل عنها والمعلومات المتعلقة بالوحدة ككل (Haller, 2003).

وبالرغم ان مدخل الإدارة له مزاياه من حيث، اعتبار تكاليف التقرير عن القطاع على أساس (IFRS 8) مخفضة نسبياً، لأنه يتم إنشاء معلومات القطاع بالفعل لأغراض لإدارة. الميزة الإضافية لمدخل الإدارة تتعكس في استخدام البيانات، التي تتجه الإدارة لتوجيه القرارات الخاصة بهم، من قبل المستثمر في صنع قراراته الاستثمارية (Radebaugh & Gray, 1997). ومع ذلك، فإن مدخل الإدارة له عيوب، وأكثرهم المجال الواسع للاختلافات في ممارسات التقرير القطاعي. أولاً، يسمح (IFRS8) باستخدام قواعد مختلفة للتجزئة. الشركات العاملة في نفس الصناعات والمواقع الجغرافية قد يكون لها مخطط مختلف تماما من التقارير الداخلية، لأنها اعتمدت الطرق التنظيمية المختلفة. ثانياً، حجم المعلومات التي تم الإفصاح عنها يمكن أن يختلف اختلافاً كبيراً بين الوحدات، وقد يتراوح من عدم وجود أي إفصاح عن معلومات قطاعية (لأن الكيان ليس مجزأ لغرض التقارير الداخلية) للإفصاح عن معلومات مفصلة للغاية للقطاع. ثالثاً، يمكن للكيانات المختلفة قياس المواقف نفسها (الريح أو الخسارة، الأصول والخصوم) بشكل مختلف، مما يهدد بشكل كبير إمكانية المقارنة بين معلومات القطاع.

وفي مصر، تم اصدار معيار المحاسبة المصري رقم ٣٣ "التقارير القطاعية، الذي كان يتوافق مع معيار المحاسبة الدولي رقم ١٤ المعدل لعام ٢٠٠٦. وفي ٢٠١٥ ووفقاً للقرار الصادر من وزير الاستثمار رقم ١١٠ تم استبدال المعيار رقم ٣٣ بمعيار المحاسبة المصري رقم ٤١ والذي يتوافق مع (IFRS 8) في متطلبات العرض والإفصاح والقياس.

ويخلص الباحث مما سبق إلى أن تطوير الإفصاح عن المعلومات القطاعية مر بعدة مراحل، بداية من حيث المدخل المستخدم، حيث تم في البداية الاعتماد على مدخل الصناعة، ثم مدخل العوائد والمخاطر، وأخير مدخل الإدارة. أما بالنسبة لمفهوم القطاع، فقد كان يعرف على انه مكون يمكن تمييزه ويشارك في تقديم المنتج أو الخدمة، ثم تطور هذا المفهوم ليصبح القطاع هو مركز ربحية أو استثمار. أما بالنسبة لمتطلبات الإفصاح، فبداية كان يتم الإفصاح عن معلومات القطاعات الأساسية والقطاعات الثانوية وكانت بنود الإفصاح الأكثر للقطاعات الأساسية، ثم تطورت متطلبات الإفصاح، حيث تطلب الإفصاح عن عوامل تحديد القطاع، ويتم الإفصاح عن قطاع التشغيل فقط والإفصاح عن العناصر نفسها التي تستخدمها الإدارة في قياس ربح القطاع او الخسارة. أما بالنسبة للمقاييس المستخدمة، فكان يتم الاعتماد على مقاييس المحاسبة المالية لإعداد بيانات القطاع، ثم تم التوجه إلى

المقاييس التي تستخدمها الإدارة بصرف النظر عن مدى توافقها مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً.

## ٦-٢ تحليل الدراسات السابقة واشتقاق فروض البحث

يتناول الباحث في الجزئية التالية تحليل الدراسات السابقة التي تناولت العلاقات ذات الصلة بالبحث، وذلك لاشتقاق فروضه، وذلك على النحو التالي:

### ٦-٢-١ تحليل الدراسات التي تناولت مفهوم وأهمية ومحددات الإفصاح عن المعلومات القطاعية

شهدت الفترة الأخيرة اهتماماً متزايداً بالإفصاح عن المعلومات القطاعية، وذلك بهدف تحسين جودة المعلومات المحاسبية ومن ثم زيادة فعالية وكفاءة عملية اتخاذ القرار (Odia & Imagbe, 2015). وقد تم تناول مفهوم المعلومات القطاعية من قبل العديد من الدراسات، وفقاً لتعريف منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD)، يمثل القطاع مكوناً مميزاً لكيان متنوع، يشارك في أنشطة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بكل منها بخلاف أنشطة بقية الكيان (Haller, 2003). كما عرف (Wild, 2005) القطاع بأنه جزء من شركة يمكن تحديده بشكل خاص على أساس المنتجات أو الخدمات التي تقدمها، أو الأسواق الجغرافية التي تخدمها لديه أصول وخصوم يمكن فصلها عن الأصول والخصوم للأجزاء الأخرى (القطاعات) من الشركة، ويولد الربح أو الخسارة التي يمكن فصلها عن الربح أو الخسارة لبقية الشركة.

وعرف (Venkataraman, 2001) التقرير القطاعي بأنه الإفصاح عن المعلومات الجوهرية المتعلقة بالقطاعات الرئيسية التي تتكون منها الشركة للوصول إلى قرار حول الوضع المالي للشركة، وتقييم مدى قدرة الشركة على توليد التدفقات النقدية المستقبلية. بينما عرفه (Epstein, 2009) بأنه الإفصاح عن معلومات خاصة بالعمليات الصناعية المختلفة والعمليات الأجنبية ومبيعات التصدير والعملاء الرئيسيين.

بينما جاء تعريف (Roberts, 2010) أكثر شمولاً، حيث عرف التقرير القطاعي على أنه عملية تحديد المكونات، أي قطاعات الشركة وتوليد معلومات عن كل مكون من القطاعات المحددة والتقرير عنها.

كما أشارت دراسة (Obradović & Karapavlović, 2016) إلى أن الحاجة إلى التقرير عن معلومات القطاع المالي ترجع (أ) التنوع و (ب) التشتت الجغرافي للأنشطة التجارية في العديد من الشركات. فالعديد من الشركات تنتج وتبيع أنواعاً مختلفة من المنتجات أو تقديم أنواع مختلفة من

الخدمات أو العمل في العديد من المواقع (القارات أو البلدان أو المناطق داخل البلد الواحد). وكنتيجة لوجود اختلافات كبيرة في الربحية، ومستوى التعرض للمخاطر وفرص النمو لنفس الشركة، كانت هناك حاجة إلى التجزئة، أي تحلل الشركة لأغراض إعداد التقارير المالية، ثم الإفصاح عن المعلومات ذات الصلة لكل مكون محدد (قطاع). وبسبب الاختلافات في الربحية، ومستوى التعرض للمخاطر و فرص النمو داخل نفس الشركة. يعتبر الإفصاح عن معلومات اجمالية غير كاف. من أجل تحسين فائدة المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية وتوفير أساس أفضل لاتخاذ القرارات الاقتصادية، فمن المفيد استكمال المعلومات عن الشركة ككل بمعلومات حول قطاعاتها، بسبب أهمية تلك المعلومات للمستثمرين والمقرضين وغيرهم من أصحاب المصالح.

وقد تناولت العديد من الدراسات (Odia & Imagbe, 2015; Nichols et al., 2012; 2013; Gregory & Pascale, 2010) أهمية الإفصاح عن المعلومات القطاعية، وأشارت إلى ان هذه المعلومات تكون أكثر تفصيلا عن أداء الشركة لمستخدمي القوائم المالية مما يمكنهم من تقييم أفضل لجودة أرباح الشركة، والقطاعات الجغرافية المتوقع أن يكون لها فرص نمو أعلى، وبالتالي اتخاذ قرارات استثمارية عالية الجودة. كما أوضحت الدراسات أن المعلومات القطاعية تحسن من القدرة التنبؤية للمستثمرين ومستخدمي القوائم المالية على تقييم أفضل لظروف عدم التأكد المرتبط بتوقيت وقيمة التدفقات المستقبلية.

وتساعد المعلومات القطاعية المستثمرين على فهم أداء المنشأة بشكل أفضل من خلال السماح لهم بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية بشكل أكثر دقة (Ettredge et al., 2005).

وفي هذا السياق، تعتبر المعلومات القطاعية ذات أهمية كبيرة، لأنها تمكن أصحاب المصالح من الحصول على نظرة أعمق إلى قرارات الإدارة الماضية وآثار تلك القرارات، وبالتالي الحد من عدم تماثل المعلومات، أي الاختلافات في مستويات الوعي بعمليات الشركة، وزيادة الثقة بين المالكين والمديرين. مما يؤدي إلى تقليل تكاليف رأس المال. إذا تم فرض التزم على المديرين بتضمين معلومات القطاع بشكل منتظم في القوائم المالية، لن يكون لديهم أي إمكانية لإخفاء إخفاقات بعض القطاعات مع نتائج جيدة لقطاعات أخرى، ومن ثم يصبح المديرين أكثر تعرضا لضغوط أقوى لتخصيص الموارد للقطاعات الأكثر ربحية، أو لتحسين أداء تلك القطاعات غير المربحة (PWC, 2002).

ويهتم المستثمرون في المقام الأول بمقدار والجدول الزمني للعوائد المستقبلية للشركة، وكذلك مخاطر تحقيق العوائد، والتي تؤثر على التدفقات النقدية الخاصة بهم. يستثمر المستثمرون رؤوس أموالهم في الشركة ككل، وبالتالي، فإن الأداء والتوقعات الاجمالية لها اولوية بالاهتمام، ومع ذلك، من أجل الحصول على صورة كاملة للأداء والتوقعات المتعلقة بالشركة، ينبغي للمستثمرين الأخذ في

الاعتبار الأداء والتوقعات لأجزائها. وبالتالي، يحتاج المستثمرون إلى معلومات قطاعية حتى يتمكنوا من اتخاذ قرارات استثمارية جيدة (Roberts, 2010).

وعلى عكس المستثمرين، يهتم الدائنون بشكل أساسي بقدرة الشركة على تلبية الإلتزامات الحالية والمستقبلية، إما من خلال الدفع في الوقت المناسب للرأس المال والفائدة، أو في أسوأ الحالات، من خلال توزيع التصفية. وفي هذا السياق، يهتم الدائنون بتقدير الأرباح المستقبلية والتدفقات النقدية للشركة، والتي تؤثر اتجاهاتها على قدرة الشركة على الوفاء بالإلتزاماتها في الوقت المحدد. يحتاج الدائنون إلى المعلومات حول قطاعات الشركة المعقدة لتقييم أرباحها المستقبلية والتدفقات النقدية الواقعية بقدرة الإمكان (Obradović & Karapavlović, 2016)

ويمكن القول أن المعلومات القطاعية تساعد على: (١) فهم الأداء السابق للمنشأة بالكامل (٢) تقييم مخاطر وعوائد الوحدة و (٣) اتخاذ قرار بشأن الوحدة ككل. كما أنه يساعد على تحليل استراتيجيات خط أعمال الشركة والنمو بقيمة الأسهم العادية (Nobes & Parker, 2000; Boatsman et al., 1993; Gregory & Pascale, 2010).

وبالرغم من مؤيدي الإفصاح عن المعلومات القطاعية إلا أن هناك معارضين لذلك النوع من الإفصاح، حيث أشارت دراسة (Mande & Ortman, 2002) ان حوالي ٤٦% من مستخدمي القوائم المالية لا يؤيدون الإفصاح عن المعلومات القطاعية، حيث أشارت بعض الدراسات (Berger & Hann, 2007; Nichols & Street, 2007) أن هناك مشاكل وتحديات مرتبطة بالإفصاح عن المعلومات القطاعية وأهمها انخفاض خاصية القابلية للمقارنة فيما بين الشركات وكذلك السماح باستخدام مقاييس للتقييم من وجهة نظر الإدارة لا يشترط أن تتوافق مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، يمكن أن يكون للإفصاح القطاعي آثار سلبية على الشركة من الناحية التنافسية فتحد من رغبتها واتجاهها نحو الإفصاح القطاعي.

ومن ناحية أخرى، تناولت العديد من الدراسات (Manuela & carlo, 2012; Ibrahim, 2015; Lucchese & Di Carlos 2016) عوامل الإلتزام بالإفصاح عن التقرير القطاعية، كمحاولة لتفسير الاختلافات بين الشركات، والتي تتضمن حجم الشركة، وربحية الشركة، والرافعة المالية ونوع الملكية، علاوة على ذلك، أشار البعض الآخر (Archambault & Archambault, 2003; Street & Bryant, 2000; La Porta et al., 1998) إلى طلب المستخدمين للتنبؤات ومعلومات تقييم الشركات، وحجم الصناعة، ومستوى حماية المستثمرين وسوق راس المال كمحددات للإلتزام الشركات بالإفصاح عن المعلومات القطاعية

ويخلص الباحث مما سبق الى أن هناك مجموعة من الأسباب أدت الى اهتمام وتركيز الهيئات التنظيمية والدراسات المحاسبية بالتقرير القطاعي والتي تتضمن تنوع وتعقد عمليات الشركة والحاجة لمعرفة العمليات وقطاعات الشركة المربحة عن نظيرتها التي تستهلك موارد الشركة دون تحقيق ربح مرضى، فالإفصاح عن أداء الشركة ككل في ظل تعرض الشركة لمستويات مختلفة من المخاطر وفرص النمو حسب كل قطاع يقلل من جودة المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية، ومن ثم ظهرت الحاجة التي الإفصاح عن المعلومات القطاعية ومدى أهميته، وتم سرد منافع التقرير القطاعي في العديد من الدراسات والتي من أهمها الفهم الأفضل لأداء الشركة، وتحسين عملية تقدير العوائد والمخاطر، وكذلك التدفقات النقدية المستقبلية، وتحسين القدرة التنبؤية للمستثمرين ومستخدمي القوائم المالية على تقييم أفضل لظروف عدم التأكد المرتبط بتوقيت وقيمة التدفقات. وبالرغم من المنافع التي يحققها التقرير القطاعي الا انه يواجه ببعض التحديات مثل التكلفة التنافسية وأيضا انخفاض القابلية للمقارنة.

## ٦-٢-٢ تحليل الدراسات التي تناولت وقتية التقرير المالي وعلاقتها بالإفصاح القطاعي واشتقاق الفرض الأول للبحث

وفقاً لـ (FASB,2010)، الإطار المفاهيمي، تعرف وقتية المعلومات بأنها توفير المعلومات لصناع القرار قبل أن تفقد قدرتها على التأثير على القرارات. ويعد توقيت إعداد التقارير المالية أحد سمات حوكمة الشركات الجيدة التي حدتها منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي. ويحتاج المساهمون، وأصحاب المصلحة الآخرون، إلى المعلومات الفورية بصورة مستمرة، وكلما مر الوقت بين نهاية السنة المالية للشركات وتفعيل الإفصاح، زاد تضائل الوقتية وتصبح المعلومات أقل قيمة لمستخدميها (McGee,2012).

وتشير وقتية التقرير المالي إلى أن المعلومات المالية يجب إتاحتها للجمهور خلال فترة زمنية معقولة من إقبال نهاية السنة المالية للشركة، وإلا فإن فائدتها ستكون ضعيفة في سوق رأس المال. (The Indonesian Statement of Financial Accounting, 2010) وتعتبر القوائم المالية للشركات هي المصدر الرئيسي لمعلومات المساهمين، ونشر المعلومات في الوقت المناسب أمر بالغ الأهمية، فالتقرير في الوقت المناسب يقلل من عدم التأكد المتعلق بقرار الاستثمار، ويقلل من عدم تماثل للمعلومات. (Ashton et al., 1989) وفي إطار عمل (IASB) لإعداد وعرض القوائم المالية تعتبر الوقتية خاصية نوعية مهمة للمعلومات المالية، ويجب تقديم المعلومات المالية ذات الصلة والمفيدة للمستخدمين خلال الفترة الزمنية التي من المرجح أن تؤثر على قراراتهم (Ishak et al.,2010).

ويشير (Healy & Palepu, 2001) إلى أن عملية إعداد التقارير المالية تعد وسيلة مهمة من خلالها تنقل الإدارة أداء الشركة والحوكمة للمستثمرين الخارجيين في الوقت المناسب. فمن المعترف به أن وقتية الإفصاح عن المعلومات المالية تمثل خاصية مهمة للمستثمرين وغيرهم من مستخدمي المعلومات المحاسبية (Zeghal, 1984) وهي محدد هام في منفعتها (Haw et al., 2006). وتسهم وقتية التقارير المالية للشركات، بشكل كبير، في تصحيح الأداء الاقتصادي، ولا سيما أسواق رأس المال، أيضا وصول التقرير المالي في الوقت المناسب يزيد من الرفاهية لجميع أصحاب المصلحة من خلال تقليل تكاليف الحصول على المعلومات من القطاع الخاص (Lee et al., 2008)، فزيادة التأخير في التقرير تزيد من عدم التأكد المرتبط بقرارات الاستثمار (Leventis & Owusu- Ansah, 2006) والفرص الحالية للتداول، واختلاس أو إساءة استخدام أصول الشركات (Leventis & Weetman, 2004).

أما بالنسبة لمؤشر قياس وقتية التقرير المالي، فقد أشارت دراسة (Abernathy et al., 2014) إلى أن هناك ثلاثة مؤشرات تستخدم في الدراسات السابقة لقياس وقتية التقرير المالي، وهي: (١) فترة الإعلان عن الأرباح، ووفقا لدراسة (Krishnan & Yang, 2009) تحسب من خلال عدد الأيام بين نهاية السنة المالية للشركة وتاريخ الإعلان عن الأرباح. (٢) فترة تقرير المراجع، ووفقا للبعض (Schwardtjiz & Soo, 1996; Ika & Ghazali, 2012) يتم حسابها بعدد الأيام بين نهاية السنة المالية وتاريخ تقرير المراجع الخارجي. (٣) تأخر تسليم التقرير للبورصة، والذي اعتمدت عليه دراسة (Impink et al., 2012) وهو متغير يأخذ القيمة (١) لو الشركة أصدرت وسلمت أي ملفات للبورصة بعد التاريخ المطلوب خلال السنة المالية، وصفر بخلاف ذلك.

وتشير دراسة (Owusu- Ansah, 2000) إلى أن هناك العديد من المتغيرات التي يمكن استخدامها لمراقبة التباين في الفترات الزمنية لنشر التقارير المالية من قبل الشركات المدرجة.

وتلك العوامل بشكل عام يمكن تقسيمها إلى فئتين؛ المتعلقة بمنشأة المراجعة والخاصة بالشركة نفسها. وبالنسبة للعوامل الخاصة بالشركة فهي العوامل التي تسمح للإدارة بإعداد تقرير فوري وخفض التكاليف المتعلقة بالتأخير على سبيل المثال حجم الشركة، والوضع المالي، وعمر الشركة، ونوع الصناعة. أما بالنسبة للعوامل ذات الصلة بالمراجعة، فهي العوامل التي قد تشجع (أو تعرقل) المراجع لإنجاز عملية المراجعة وإعداد تقرير المراجعة في الموعد المحدد، على سبيل المثال حجم منشأة المراجعة، ووجود عناصر غير عادية و/ أو طارئة، نوع رأي مراقب الحسابات.

وتناولت العديد من الدراسات عوامل ومحددات وقتية التقرير المالي، فقط ركزت بعض الدراسات على الحجم (Efobi and Okougbo, 2014; Owusu- Ansah, 2000; Coskun and



(Celik, 2007 والبعض على عامل الربحية، Aubert, 2006; Owusu-Ansah & Leventis, 2006) (Efobi & Okougbo, 2014) كما تناولت بعض الدراسات جودة المراجعة كمحدد لوقتية التقرير المالي (Lourenço et al., 2018). لقد استهدفت دراسة (Efobi & Okougbo, 2007) اختبار العوامل التي يمكن أن تؤثر على توقيت إعداد التقارير المالية في نيجيريا باستخدام عينة من 33 مؤسسة مالية (2005-2008) ووجدت أن حجم الشركة والرافعة المالية وأدائها يرتبط بعلاقة سلبية كبيرة مع وقتية تقاريرها المالية، بينما عمر الشركة له تأثير إيجابي معنوي، وتلعب حوكمة الشركات دوراً مكماً مع بعض المتغيرات التوضيحية لشرح وقتية التقرير المالي في نيجيريا. كما اختبرت دراسة (Coskun & Celik 2007) العلاقة بين إصدار الاخبار السيئة / الجيدة وخصائص الشركة ووجدت ان وقتية التقرير المالي تتأثر بربحية الشركة وحجمها. وبحث دراسة (Abdelsalam & El-Masry, 2008) مدى سرعة نشر الشركات الأيرلندية القوائم المالية إلى مواقع الويب الخاصة بهم. ووجدت الدراسة أن النشر كان أسرع حيث كان رئيس مجلس الإدارة مستقل.

واختبرت دراسة (Ezat & El-Masry, 2008) العوامل الرئيسية التي تؤثر على توقيت تقديم التقارير على الإنترنت للشركات المصرية. ووجدت علاقة معنوية بين حجم الشركة، والصناعة، والسيولة، وهيكل الملكية، والتسجيل في البورصة وتوقيت التقرير المالي. فتميل المعلومات المنشورة على مواقع الشركات الإلكترونية إلى أن تكون أكثر توقيتاً بالنسبة للشركات العاملة في قطاع الخدمات، والشركات التي تتمتع بنسبة كبيرة من السيولة، والشركات ذات الحجم الكبير.

ومن ناحية أخرى تناولت بعض الدراسات (Barako et al., 2006; Owusu-Ansah & Leventis, 2006; Lourenço et al., 2018) جودة المراجعة كمحدد لوقتية التقرير المالي، وأشارت إلى أن الشركات الكبيرة تقدم عمليات مراجعة ذات جودة أعلى من شركات المراجعة الأخرى، والشركات التي تواجه تكاليف وكالة عالية تميل إلى اختيار شركات مراجعة عالية الجودة (Lin & Liu, 2009). فالاستقلال الذي تتمتع بها منشآت المراجعة الكبيرة يمكنها من التأثير على التقارير المالية للشركات لتلبية احتياجات المستخدمين الخارجيين للتقارير. ووجدت بعض الدراسات (Barako et al., 2018; Owusu-Ansah & Leventis, 2006; Lourenço et al., 2018) أن الشركات التي خضعت للمراجعة من قبل (Big4) تقارير النهائية أقل في توقيت النشر.

واختلفت دراسة (Lourenço et al, 2018) عن الدراسات السابقة في دراسة تأثير الملكية العائلية على وقتية التقرير المالي، حيث استهدفت دراسة بعض العوامل التي تؤثر على وقتية التقارير المالية للشركات في البرتغال، وتبسيط الضوء على الاختلافات بين الشركات العائلية المدرجة في البورصة

والشركات غير العائلية. وتشير النتائج إلى أن الشركات العائلية المدرجة في البورصة البرتغالية كانت أكثر ممارسة للتقرير الفوري بالمقارنة بالشركات غير العائلية.

ويخلص الباحث مما سبق إلى أن وقتية التقرير المالي تتأثر بمجموعة من الخصائص المرتبطة بالشركة نفسها أو شركة المراجعة والتي قد تؤدي إلى اختلاف توقيت التقرير المالي بين الشركات ويعتبر التزم الشركة بالإفصاح عن المعلومات القطاعية خاصة مشتركة فجزء منه يرجع إلى الشركة نفسها من حيث خصائصها التشغيلية وجودة حوكمة الشركات بها والجزء الآخر يرجع إلى منشأة المراجعة نفسها، من حيث قدرتها على التأكد من ان الشركة تلتزم بالإفصاح وذلك بأقل تكلفة.

وتعتبر الخصائص النوعية للمعلومات احد مقاييس جودة التقرير المالي والمعلومات المحاسبية فقامت العديد من الدراسات باختبار جودة التقرير المالية باستخدام عديد من المؤشرات، فعل سبيل المثال استخدمت (Abbott et al., 2000; Beasley et al., 2000) التلاعب في التقارير المالية، واستخدمت (Abbott et al., 2004; Lin et al., 2006) إعادة اصدار التقارير المالية، واستخدمت (Yang & Krishnan, 2005; Bedard et al., 2004; Xie et al., 2003) إدارة الأرباح، واعتمدت دراسة (Pucheta-Martinez & Fuentes, 2007) على تقرير المراجعة غير المعدل. وقلة من الدراسات (Abdullah, 2006) استخدمت وقتية التقرير المالي. ويمكن القول ان البحث الحالي يركز على قياس وقتية التقرير المالي كأحد خصائص جودة التقرير المالي، في محاولة لتضييق فجوة البحث المحاسبي في هذا المجال.

أما بالنسبة للدراسات التي تناولت أثر معايير التقرير المالي الدولية بصفة عامة على جودة التقرير المالي ومن ثم جودة المعلومات المحاسبية (والتي تعتبر الوقتية أحد خصائصها)، فقد ركزت مجموعة من الدراسات (Bischof, 2009; Kvaal & Nobes, 2013; Jones & Finley, 2011) على قياس اثر IFRS على قابلية القوائم المالية للمقارنة، بينما ركزت مجموعة أخرى (Aharony et al., 2010; Barth et al., 2014) على قياس أثر IFRS على ملاءمة المعلومات المحاسبية كخاصية أساسية لجودة المعلومات المحاسبية، بالإضافة إلى استخدام مجموعة من الدراسات (panaretou et al., 2013; Neel, 2016) لخاصية المقدرة التنبؤية لقياس أثر IFRS على جودة المعلومات المحاسبية. وفي مصر استهدفت دراسة (شحاتة واخرون، ٢٠١٧) اختبار دور IFRS في تحسين منفعة المعلومات المحاسبية واستخدام الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية لقياس هذه المنفعة. وركزت الدراسة على خاصية القابلية للمقارنة وملاءمة المعلومات لأغراض قياس القيمة (Valuerelevance) والمقدرة التنبؤية. وخلصت الدراسة إلى أن تبني IFRS اثرت سلبا على منفعة المعلومات المحاسبية، حيث انخفضت قابليتها للمقارنة وقدرتها التنبؤية.

أما بالنسبة للدراسات التي تناولت أثر تبني IFRS على خاصية الوقتية كأحد خصائص جودة المعلومات المحاسبية، فهي تتصف بالندرة الشديدة. فتناولت مجموعة من الدراسات أثر تبني IFRS على وقتية الأرباح، فاستهدفت دراسة (Zhou et al., 2009) اختبار أثر تبني IFRS على جودة المعلومات المحاسبية في ٩١٣ شركة صينية وخلصت لعدم وجود دليل على تحسن وقتية الاعتراف بالخسائر. بينما وجد (Costa, 2012) دليل على تحسن وقتية الأرباح بعد تبني IFRS. كما استهدفت دراسة (García et al, 2017) اختبار تأثير IFRS على وقتية الإعلان عن الأرباح (أحد مقاييس وقتية التقرير المالي) في عينة من ٩٢٣ شركة في الأرجنتين وشيلي والمكسيك. وخلصت الدراسة الى وجود تأثير ولكن في الشركات الكبيرة فقط.

ويخلص الباحث مما سبق إلى أنه بالرغم من تناول العديد من الدراسات لعوامل ومحددات ووقتية التقرير المالي، وتعرض قلة من الدراسات لاختبار تأثير IFRS على وقتية الأرباح، إلا أن الدراسات المحاسبية لم تتطرق الى اختبار أثر التزام الشركات بالإفصاح عن المعلومات القطاعية على وقتية التقرير المالي كأحد خصائص جودة التقرير المالي، وهي العلاقة التي نرى أهمية اختبارها في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، ولذلك يمكن اشتقاق فرض الدراسة الأول على النحو التالي:

**H1: يؤثر التزام الشركات المقيدة بالبورصة المصرية بالإفصاح عن المعلومات القطاعية المعدة وفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (٤١) على وقتية تقاريرها المالية**

**٦-٢-٢-١ تحليل الدراسات التي تناولت أثر طبيعة الملكية (العائلية / غير العائلية) على العلاقة بين الالتزام بالإفصاح عن المعلومات القطاعية ووقتية التقرير المالي**

بداية، أشارت دراسة (سلطان، ٢٠١٥) إلى أن هناك مدخلين يمكن استخدامهما في تعريف الشركات العائلية. الأول، يركز على ملكية الشركة، فتعتبر الشركة عائلية إذا كانت غالبية أسهم الشركة مملوكة للعائلة. الثاني، يركز على إدارة الشركة من قبل أفراد العائلة، وذلك من حيث وجود عضو عائلي، أو أكثر، في إدارة الشركة. وعرفت دراسة (Tiscini & Donato, 2008) الشركات العائلية بامتلاك العائلة ٢٠% من حقوق التصويت، ووجود عضو على الأقل في مجلس الإدارة. واتفقت دراسة (Ismail, 2011) مع دراسة (Tiscini & Donato, 2008) في الشرط الأول واختلقت معها في الشرط الثاني، حيث أشارت إلى ضرورة وجود عضوين من العائلة على الأقل في المجلس بينما عرفت دراسة (Ebihara et al 2014) الشركات العائلية بانها الشركات التي تمتلك فيه العائلة ١٠% من الاسهم أو أكثر ويوجد على الأقل عضو واحد من العائلة في مجلس ادارة الشركة.

ويخلص الباحث مما سبق إلى أن الشركة العائلية هي شركة يمتلك فيها أفراد عائلة معينة نسبة من حقوق الملكية. وقد اختلفت الدراسات بشأن تلك النسبة. كما اختلفت الدراسات بشأن عدد أعضاء العائلة

في مجلس الإدارة. واعتمد الباحث في تصنيف الشركة إلى شركة عائلية على دراسة (Ebihara et al., 2014)

ويشير (Hutton, 2007) إلى أن العلاقة بين الملكية العائلية وجودة الإفصاح علاقة غير محددة، وأن الدراسات التي توصلت لوجود علاقة إيجابية تركز على أنه من المرجح أن يكون أداء الشركات المملوكة للعائلة أفضل. وتميل الشركات ذات الأداء الجيد إلى الإفصاح المالي عالي الجودة. وقدمت دراستا (Chen et al., 2008; Ali et al., 2007) بعض الأدلة المتناقضة على التقارير المالية و جودة الإفصاح. على وجه التحديد، تشير دراسة (Ali et al, 2007) إلى وجود إفصاح أفضل في الشركات العائلية مقارنة بالشركات غير العائلية، بينما تؤكد دراسة (Chen et al, 2008) على أن الإفصاح المالي للشركات العائلية لا يوفر شفافية بما فيه الكفاية. وجاءت نتائج دراسة (Mengoli et al, 2017) متناقضة مع دراسة (Chen et al, 2008)، حيث تشير إلى أن الملكية العائلية لعينة من ١٢ دولة أوروبية كان لها تأثير على جودة التقارير المالية.

وأشارت دراسة (Chen et al, 2008) إلى أنه بالمقارنة مع المالكين الآخرين، عادة ما يشارك أصحاب العائلات بشكل نشط في إدارة الشركة عن طريق العمل كمديرين تنفيذيين و/ أو مديرين. وبالتالي، يتمتع مالكو العائلة بإمكانية وصول أفضل للمعلومات ويمكنهم مراقبة الإدارة بشكل أفضل، مما يقلل من مشكلة الوكالة بين الإدارة والمساهمين، نظرًا لأن المراقبة المباشرة والإفصاح من الشركات هي عناصر أساسية في التخفيف من مشاكل الوكالة، كما هو موضح في دراسة (Bushman et al, 2004) يمكن للمساهمين الآخرين الاستفادة مجانًا من مراقبة مالكي العائلة في الإدارة ولديهم طلب أقل على المعلومات العامة. ومرة أخرى هذا يعني أن الشركات العائلية أقل إفصاحًا. كما قدمت الدراسة أدلة على تأثير هيكل الملكية على ممارسات الإفصاح الاختياري. على عكس الحكمة التقليدية المتمثلة في أن جميع المساهمين يفضلون المزيد من الإفصاح الاختياري عن المعلومات في الوقت المناسب، نجد أن أصحاب الشركات العائلية في المتوسط يفضلون الإفصاح الأقل.

ومن ناحية أخرى، اختبرت بعض الدراسات (Wang, 2006; Ebihara et al., 2014; Ali, 2007). العلاقة بين جودة الأرباح (كأحد مقاييس جودة التقرير المالي) والملكية العائلية، مقارنة بالملكية غير العائلية. واختلفت دراسة (Lourenço et al, 2018) عن الدراسات السابقة في اختبار أثر طبيعة الملكية العائلية (كمتغير مستقل) على وقتية التقرير المالي، وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير معنوي للملكية العائلية على وقتية التقرير المالي.

ويخلص الباحث مما سبق أن طبيعة الملكية (عائلية أو غير عائلية) استخدمت لتفسير اختلاف مستوى الإفصاح وجودة الإفصاح بين الشركات. كما تم استخدامها (Lourenço et al., 2018) أيضا

لتفسير اختلاف وقتية التقرير المالي بين الشركات، ومن ثم فمن الأهمية اختبار ما إذا كانت طبيعة الملكية (عائلية / غير عائلية) تؤثر على العلاقة بين التزام الشركات بالإفصاح عن المعلومات القطاعية ووقتية التقرير المالي في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، وبناء على ما سبق تم اشتقاق فرض الدراسة الثاني على النحو التالي:

**H2: يختلف تأثير التزام الشركات المقيدة بالبورصة المصرية بالإفصاح عن المعلومات القطاعية وفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (٤١) على وقتية تقاريرها المالية باختلاف طبيعة الملكية (عائلية / غير عائلية)**

### ٦-٣ منهجية البحث

يتناول الباحث في هذه الفرعية منهجية البحث، وذلك من خلال عرض كل من؛ أهداف الدراسة التطبيقية، مجتمع وعينة الدراسة، نموذج البحث، توصيف وقياس متغيرات الدراسة، أدوات واجراءات الدراسة التطبيقية، ونتائج اختبار فروض البحث، وذلك على النحو التالي:

#### ٦-٣-١ أهداف الدراسة التطبيقية

تستهدف الدراسة التطبيقية اختبار فروض البحث، لقياس أثر التزام الشركات المقيدة بالبورصة المصرية بالإفصاح عن المعلومات القطاعية وفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (٤١) على وقتية تقاريرها المالية ، بالإضافة إلى اختبار تأثير طبيعة الملكية (عائلية/ غير عائلية) على العلاقة السابقة

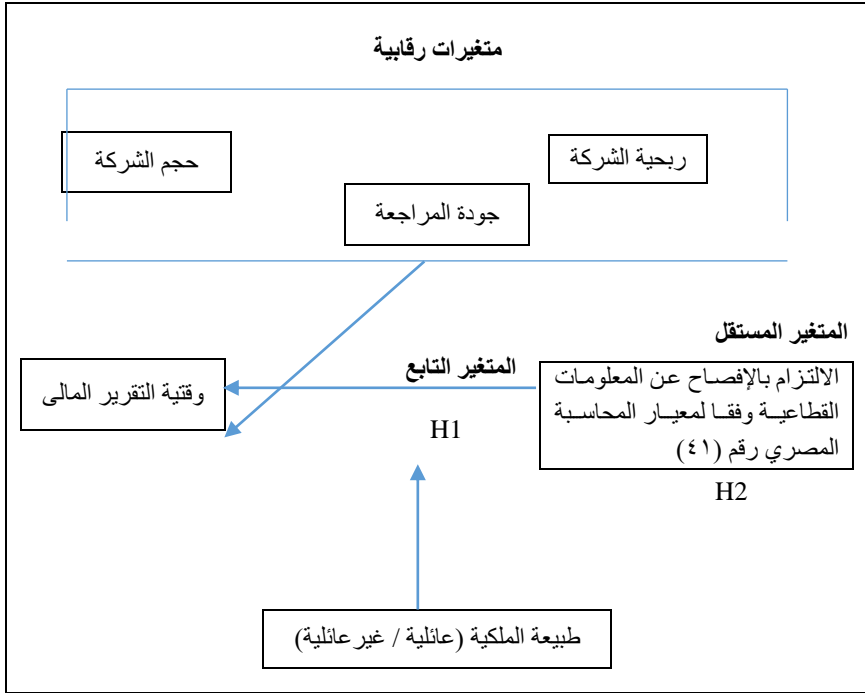
#### ٦-٣-٢ مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من ٢٠١٦ إلى ٢٠١٨. وقد تم اختيار عينة حكمية من ٧٥ شركة<sup>(١)</sup>، وتتكون العينة من ٢١٢ مشاهدة حيث يتبع الباحث مدخل (Firm-Year-Observation؛ قياسًا على Omid, 2015؛ Okolie & Izedonmi, 2014) (طلخان، ٢٠١٧).

(١) الملحق رقم (١)

## ٦-٣-٣ نموذج البحث وتوصيف وقياس المتغيرات

يوضح الشكل التالي نموذج البحث المستخدم:



المصدر: من إعداد الباحث

وتم توصيف وقياس هذه المتغيرات على النحو التالي:

المتغير	نوع المتغير	التوصيف	القياس	الأثر المتوقع
التزام الشركة بالإفصاح عن المعلومات القطاعية	مستقل	يقصد به التزام الشركة بالإفصاح عن المعلومات القطاعية وفقا لمتطلبات المعيار المحاسبة المصرية رقم (٤١)	من خلال متغير وهمي يأخذ القيمة (١) عندما لا يتم الإلتزام، ويأخذ القيمة (٢) عندما يتم الإلتزام (Ibrahim& Jaafar, 2014؛ على، ٢٠١٨)	+ -
حجم الشركة	رقابي	طاقات وامكانيات الشركة المادية والبشرية وقدرتها على توليد الإيرادات التشغيلية من عملياتها	باللوغار يتم الطبيعي لإجمالي أصول الشركة (Ibrahim, 2015)	+
جودة المراجعة	رقابي	وتعرف بقدرة مراجعي الحسابات على اكتشاف التحريفات الجوهرية والتقرير	بحجم مكتب المحاسبة والمراجعة والذي بدوره تم قياسه من خلال مشاركة big4 وسوف	

	يتم قياس المتغير كمتغير وهمي، يأخذ القيمة (1) إذا كان يتم مراجعة الشركة من قبل مراقب حسابات ينتمي لمنشأة محاسبية ومراجعة محلية شريكة لإحدى منشآت المحاسبية والمراجعة الأربعة الكبرى، ويأخذ القيمة (0) بخلاف ذلك. قياسا على (Ibrahim,2015)	عنها. وذلك في ضوء الالتزام بالمعايير المهنية وقواعد آداب وسلوكيات المهنة، كما أدركها أصحاب المصالح، خاصة المستثمرين بالأسهم، والتي انعكست على أسعار وعوائد الأسهم (زكي، ٢٠١٨)		
+ -	بمتغير وهمي يأخذ القيمة (0) للشركات غير العائلية والقيمة (1) للشركات العائلية (Ebihara et al., 2014)	تعرف الشركات العائلية بانها الشركات التي تمتلك فيها العائلة ١٠% أو أكثر من الأسهم، ويوجد على الأقل عضو واحد من العائلة في مجلس إدارة الشركة. (Ebihara & Jaafar 2014)	معدل	طبيعة الملكية
+	بمعدل العائد على الاستثمار صافي الدخل قبل الضريبة على اجمالي الأصول (Abernathy et al., 2014)	قدرة الشركة على استثمار الأصول التي تمتلكها	رقابي	معدل العائد على الاستثمار
	بعدد الأيام، بين تاريخ القوائم المالي وتاريخ تقرير مراقبي الحسابات (Lourenço et al., 2018)	تعرف المعلومات الوقتية بأنها تلك المعلومات المتوفرة لصناع القرار قبل أن تفقد قدرتها على التأثير على القرارات (FASB 2010)، كما تشير وقتية التقرير المالي إلى أن المعلومات المالية يجب إتاحتها للجمهور خلال فترة زمنية معقولة من إقفال نهاية السنة المالية للشركة، وإلا فقدت فائدتها (The Indonesian Statement of Financial Accounting Standard, 2010).	تابع	وقتية التقرير المالي

### ٦-٣-٤ أدوات وإجراءات الدراسة

بشأن أدوات الدراسة، فقد تم الاستناد الى البيانات الثانوية Secondary Data الواردة بالقوائم المالية والايضاحات المتممة لشركات العينة. كما تم الاستعانة بالبيانات المتاحة على الموقع الإلكتروني مباشر معلومات. أما بشأن إجراءات الدراسات فقد قام الباحث بتجهيز البيانات من حيث تحديد وقتية

التقرير المالي، ومدى الإلتزام من عدمه، وبناء نماذج التحليل الإحصائي، وقيم متغيرات الدراسة على اختلاف أنواعها.

### ٦-٣-٥ نتائج اختبار فروض البحث

تم الاعتماد على نماذج الانحدار من خلال تشغيل نماذج الانحدار ببرنامج SPSS الإصدار رقم (٢٢) لاختبار فروض البحث كما يلي :

### ٦-٣-٥-٣ نتيجة اختبار الفرض (H1)

يتناول الفرض (H1) اختبار ما إذا كان هناك تأثير معنوي للإلتزام بالإفصاح عن المعلومات القطاعية وفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم ٤١ على وقتية التقرير المالي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية. ولاختبار هذا الفرض احصائيا تم صياغته كفرض عدم كما يلي:

**H0:** لا يؤثر التزام الشركات المقيدة بالبورصة المصرية بالإفصاح عن المعلومات القطاعية المعدة وفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (٤١) على وقتية تقاريرها المالية

وتم التعبير عن ذلك الفرض من خلال نموذج الانحدار التالي:

$$TFR_{it} = \beta_0 + \beta_1 SGDISC_{it} + \beta_2 LNSIZE_{it} + \beta_3 ROI_{it} + \beta_4 AQ_{it} + \epsilon_{it}$$

حيث أن

- (TFR) وقتية التقرير المالي للشركة (i) في السنة (t).

- SGDISCL التزام الشركة من عدمه بالإفصاح عن المعلومات القطاعية وفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (٤١) للشركة (i) في السنة (t).

- (LNSIZE) حجم الشركة (i) في السنة (t).

- (AQ) جودة المراجعة للشركة (i) في السنة (t).

- (ROI) معدل العائد على الاستثمار للشركة (i) في السنة (t).

وبتشغيل النموذج الخاص بهذا الفرض، يتضح من الجدول رقم (١) معنوية النموذج، حيث أن قيمة (P-V) تبلغ ( .044) ويتضح من الجدول ان قيمة ( $Adj R^2$ ) تبلغ (2.5%) مما يعنى أن المتغير المستقل يفسر حوالي 2.5% من التغير في المتغير التابع. كما يتضح من الجدول أيضا وجود علاقة عكسية غير معنوية بين الإلتزام من عدمه بالإفصاح عن المعلومات القطاعية وفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (٤١) ووقتية التقرير المالي، حيث أن قيمة (P-V) تبلغ (.159) وقيمة معامل



الانحدار بالسالب. كما يتضح عدم معنوية متغيرات الرقابة ما عدا متغير جودة المراجعة، حيث يبلغ مستوى المعنوية له (0.005). وبناء على ما سبق يتم قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل (H1) وتتفق تلك النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (Zhou et al, 2009) بعدم وجود تأثير معنوي لمعايير التقرير المالي الدولي على وقتية المعلومات المحاسبية. كما اختلفت تلك النتيجة مع دراسة (Costa, 2012) والتي وجدت علاقة إيجابية معنوية بين تبني IFRS ووقتية المعلومات المحاسبية. وجاءت تلك النتائج على عكس ما توقع الباحث فيما يتعلق بالعلاقة بين وقتية التقارير المالية والالتزام من عدمه بالإفصاح عن المعلومات القطاعية، حيث توقع الباحث وجود تأثير ما ولكن بصورة معنوية بين الإفصاح عن المعلومات القطاعية ووقتية التقارير المالية، حيث لا يتطلب اعدادها مزيدا من الوقت لأنه يتم اعدادها بالفعل لاستخدامها من قبل الإدارة. وقد يرجع ذلك إلى أن درجة التزام الشركات بالإفصاح عن المعلومات القطاعية ضعيفة.

### جدول (١) نتيجة إختبار الفرض (H1)

Model	$\beta$	T	Sig
Constant		19.492	.000
SGDISC	-.106	-1.432	.154
AQ	.224	2.833	.005
LNSIZE	-.108	-1.456	.147
ROI	.087	-.102	.207
R2		.047	
Adjusted R2		.028	
إحصائيات F		2.5	
Sig (F)		.044	

### ٦-٣-٥-٤ نتيجة اختبار الفرض الثاني (H2)

يتناول الفرض الثاني (H2) اختبار ما إذا كان هناك تأثير معنوي لطبيعة الملكية (العائلية أو غير العائلية) على العلاقة بين الإلتزام بالإفصاح عن المعلومات القطاعية وفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (٤١) ووقتية التقرير المالي. ولاختبار هذا الفرض احصائيا تم صياغته كفرض عدم كما يلي:

H0: لا يختلف تأثير التزام الشركات المقيدة بالبورصة المصرية بالإفصاح عن المعلومات القطاعية وفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (٤١) على وقتية تقاريرها المالية باختلاف طبيعة الملكية (عائلية / غير عائلية)

وتم التعبير عن ذلك الفرض من خلال نموذج الانحدار التالي:

$$TFR_{it} = \beta_0 + \beta_1 SGDISC_{it} + \beta_2 AQ_{it} + \beta_3 LNSIZE_{it} + \beta_4 ROI_{it} + \beta_5 FM_{it} + \beta_6 FM * SGDISC_{it} + \epsilon_{it}$$

ويمثل  $FM * SGDISC_{it}$  الأثر التفاعلي لطبيعة الملكية مع الالتزام بالإفصاح عن المعلومات القطاعية للشركة (i) للفترة (t)

وبتشغيل النموذج الخاص بهذا الفرض، يتضح من الجدول رقم (٢) معنوية النموذج، حيث أن قيمة (P-V) تبلغ ( 0.042). ويتضح من الجدول ان قيمة ( $Adj R^2$ ) تبلغ (٣%) مما يعنى أن المتغير المستقل يفسر حوالي ٣% من التغير في المتغير التابع. كما يتضح من الجدول أيضا وجود علاقة معنوية بين الالتزام من عدمه بالإفصاح عن المعلومات القطاعية وفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (٤١) ووقتية التقرير المالي، حيث أن قيمة (P-V) تبلغ (0.047)، بينما لا يوجد تأثير معنوي للمتغير المعدل على العلاقة ، حيث أن قيمة (P-V) تبلغ (0.126). وبناء على ما سبق يتم قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل (H2).

واختلفت النتيجة التي توصل إليها البحث مع نتيجة دراسة (Lourenço et al, 2018)، والتي توصلت إلى وجود تأثير معنوي للملكية العائلية على وقتية التقرير المالي، وبالرغم من اختلاف الدراسة السابقة عن الدراسة الحالية في استخدام طبيعة الملكية كمتغير مستقل. ويتضح أيضا من هذه النتائج انه في حالة ادخال متغير الملكية العائلية في نموذج الانحدار اصبحت العلاقة بين الالتزام بالإفصاح بالمعلومات القطاعية ووقتية التقرير المالي معنوية طردية، حيث مع التزام الشركات بالإفصاح عن معلومات التقرير القطاعي وفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (٤١) يصبح التقرير فوريا أكثر، مقارنة مع عدم الالتزام، مما يشير لوجود تأثير لطبيعة الملكية على الالتزام بالإفصاح القطاعي من عدمه.

## جدول (٢) نتيجة اختبار الفرض (H2)

Model	$\beta$	T	Sig
Constant		19.079	.000
SGDISC	-.131	-2.003	.047
AQ	.193	2.297	.023
FM	-.288	-1.186	.237
FM* SGDISC	.364	1.537	.126
LNSIZE	-.093-	-1.234	.218
ROI	-.104	-1.506	.134
R2		.061	
Adjusted R2		.034	
إحصائيات F		2.216	
Sig (F)		.043	

## ٦-٣-٥-٥ تحليل الحساسية: (تغيير طريقة قياس المتغير المستقل)

استخدم الباحث في التحليل الأساسي متغير وهمي (١) في حالة عدم الإلتزام والقيمة (٢) في حالة الإلتزام بالإفصاح عن معلومات قطاعية وفقا للمعيار المحاسبي رقم (٤١)، بينما في تحليل الحساسية قام الباحث بإعطاء القيمة (١) في حالة عدم الإفصاح والقيمة (٢) في حالة الإفصاح الضعيف أو المتوسط عن معلومات القطاعية (الإفصاح عن المعلومات العامة فقط ، الإفصاح عن قطاع واحد)، والقيمة (٣) في حالة الإفصاح القوي، وذلك قياسا على (على ، ٢٠١٨)، وتم إعادة اختبار الفرض الأول بناء على ذلك.

ووفقا لنتيجة اختبار الفرض (الجدول رقم ٣) يتم قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل، حيث أن قيمة (p-value) تساوى (0.102) ، وبناء على ذلك يتم رفض الفرض البديل (H1)

## جدول (٣)

Model	$\beta$	T	Sig
Constant		19.492	.000
SGDISC	-.095	-1.346-	.180
AQ	.235	3.035	.003
ROI	.064	.895	.372
LNSIZE	-.114	-1.506	.134
R2		.048	
Adjusted R2		.029	
إحصائيات F		2.557	
Sig (F)		.04	

ويتضح من النتائج السابقة اتفاق نتائج التحليل الأساسي مع تحليل الحساسية بالنسبة للعلاقة بين الإلتزام بالإفصاح عن المعلومات القطاعية ووقتيية التقرير المالي بالرغم من اختلاف طريقة قياس المتغير المستقل.

### ٦-٣-٥-٦ تحليل إضافي

استهدف التحليل الإضافي توضيح تأثير بعض المتغيرات التي تم استخدامها الباحث في التحليل الأساسي كمتغيرات رقابية أو معدلة كمتغيرات مستقلة، وتحديد تأثيرها على التزام الشركات بالإفصاح عن المعلومات القطاعية (كمتغير تابع)، وذلك على النحو التالي:

#### أ- نتائج اختبار أثر حجم الشركة على الإلتزام بالإفصاح عن المعلومات القطاعية

استهدف هذا الفرض اختبار ما إذا كان هناك تأثير معنوي لحجم الشركة محل الدراسة على التزام الشركات بالإفصاح عن معلومات قطاعية وفقا للمعيار المحاسبي رقم (٤١) ، ولاختبار هذا الفرض احصائيا تم صياغته كفرض عدم كما يلي:

**H0:** لا يؤثر حجم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية على التزام تلك الشركات بالإفصاح عن المعلومات القطاعية وفقا للمعيار المحاسبة المصري رقم (٤١)

وتم التعبير عن ذلك الفرض من خلال نموذج الانحدار التالي:

$$SGDISC_{it} = \beta_0 + \beta_1 LNSIZE_{it} + \varepsilon_{it}$$

وبتشغيل النموذج الخاص بهذا الفرض الفرعي، يتضح من الجدول رقم (٤) معنوية النموذج، حيث أن قيمة (P-V) تبلغ (0.005) ويتضح من الجدول أيضا أن قيمة (Adj R<sup>2</sup>) تبلغ (2.7%) مما يعنى أن ان النموذج يفسر حوالى (2.7%) من التغير في المتغير التابع. كما يتضح من الجدول وجود علاقة ايجابية معنوية بين حجم الشركة والالتزام من عدمه بالمعيار، حيث أن قيمة (P-V) تبلغ (0.005) وأن معامل الانحدار يبلغ (2.84%) وبناء على ما سبق يتضح وجود تأثير معنوي لحجم الشركة فى تفسير الإلتزام من عدمه، وبناء على ما سبق يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل الإضافي الخاص بحجم الشركة

#### جدول (٤)

Model	$\beta$	T	Sig
Constant	-.241	-.851	.396
SIZE	.041	2.845	.005
R2		.037	
Adjusted R2		.033	
إحصائيت F		8.095	
Sig (F)		.005 <sup>b</sup>	

ب- نتيجة اختبار تأثير طبيعة الملكية على الإلتزام بالإفصاح عن المعلومات قطاعية يتناول الفرض اختبار ما إذا كان هناك تأثير معنوي لطبيعة الملكية العائلية مقارنة بالملكية غير العائلية على الإلتزام من عدمه بمعيار المحاسبة المصري رقم (٤١). ولاختبار هذا الفرض احصائيا تم صياغته كفرض عدم كما يلي:

H0: لا تؤثر طبيعة الملكية (عائلية/ غير عائلية) على التزام الشركات المقيدة بالبورصة المصرية بالإفصاح عن معلومات قطاعية وفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (٤١)

وتم التعبير عن ذلك الفرض من خلال نموذج الانحدار التالي:

$$SGDISC = \beta_0 + \beta_1 FM_{it} + \epsilon_{it}$$

ويمثل (FM) طبيعة الملكية للشركة (i) في السنة (t).

وبتشغيل النموذج الخاص بهذا الفرض، يتضح من الجدول رقم (٥) معنوية النموذج، حيث أن قيمة (P-V) تبلغ (0.005) ويتضح من الجدول ان قيمة (Adj R<sup>2</sup>) تبلغ (03%) مما يعنى أن المتغير المستقل يفسر حوالي ٣% من التغير في المتغير التابع. كما يتضح من الجدول أيضا وجود علاقة معنوية سلبية بين طبيعة الملكية (عائلية/ غير عائلية) ومدى الإلتزام حيث أن قيمة (P-V) تبلغ (0.005) وان معامل الانحدار يبلغ (-0.197) مما يعنى ان هناك التزام من الشركات غير العائلية بالمعيار أكبر مقارنة بالشركات العائلية وبناء على ما سبق يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل الإضافي الخاص بطبيعة الملكية

جدول (٥)

Model	$\beta$	T	Sig
Constant	.638	14.689	.000
FM	-.197	-2.867	.005
R2		0.0380	
Adjusted R2		0.033	
إحصائيات F		8.222	
Sig (F)		.005	

ج - نتيجة اختبار تأثير جودة المراجعة على الإلتزام بالإفصاح عن المعلومات القطاعية يتناول الفرض اختبار ما إذا كان هناك تأثير معنوي لجودة المراجعة على الإلتزام من عدمه بمعيار المحاسبة المصري رقم (٤١). ولاختبار هذا الفرض احصائيا تم صياغته كفرض عدم كما يلي:

H0: لا تؤثر جودة المراجعة على التزام الشركات المقيدة بالبورصة المصرية بالإفصاح عن المعلومات القطاعية وفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (٤١)

وتم التعبير عن ذلك الفرض من خلال نموذج الانحدار التالي:

$$SGDISC = \beta_0 + \beta_1 AQ_{it} + \varepsilon_{it}$$

ويمثل (AQ) جودة المراجعة للشركة (i) في السنة (t).

وبتشغيل النموذج الخاص بهذا الفرض، يتضح من الجدول رقم (٦) معنوية النموذج، حيث أن قيمة (P-V) تبلغ (0.000) ويتضح من الجدول ان قيمة (Adj R<sup>2</sup>) تبلغ (34%) مما يعنى أن المتغير المستقل يفسر حوالى ٣٤% من التغير فى المتغير التابع. كما يتضح من الجدول أيضا وجود علاقة معنوية إيجابية بين جودة المراجعة والتزام الشركة بالإفصاح القطاعي، حيث أن قيمة (P-V) تبلغ (0.000) وان معامل الانحدار يبلغ (0.343). مما يعنى ان هناك التزام من الشركات بالإفصاح القطاعي أكبر في الشركات التي يتم مراجعتها من قبل شركاء Big4 ، وبناء على ما سبق يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل الإضافي الخاص بتأثير جودة المراجعة

### جدول (٦)

Model	$\beta$	T	Sig
Constant	.363	7.377	.000
AQ	.343	5.256	.000
R2		.117	
Adjusted R2		.342 <sup>a</sup>	
إحصائيت F		27.628	
Sig (F)		.000 <sup>b</sup>	

### ٦-٤ النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة

استهدف البحث دراسة وتحليل واختبار العلاقة بين التزام الشركات بالإفصاح عن المعلومات القطاعية ووقتيه تقاريرها المالية، وأثر طبيعة الملكية (عائلية/ غير عائلية) على تلك العلاقة، مع التطبيق على عينة من الشركات المقيدة فى البورصة المصرية. وفيما يلي عرض لنتائج البحث والتوصيات، ومجالات البحث المقترحة:

#### ٦-٤-١ نتائج البحث

خلص الباحث على مستوى الدراسة النظرية إلى أهمية الإفصاح عن المعلومات القطاعية في ظل تنوع الأنشطة الاقتصادية وظهور ما يسمى بالشركات متعددة الجنسيات، حيث أن المعلومات الاجمالية غير كافية لتقييم أداء الشركة في ظل تعدد قطاعات تلك الشركة، فيرغب مستخدمي القوائم المالية وأصحاب المصالح في الإفصاح عن معلومات تفصيلية عن أداء قطاعات الشركة، وبالفعل قامت الجهات التنظيمية المحاسبية بإصدار المعايير التي تنظم عملية القياس والإفصاح عن معلومات

القطاع، وقد تناولت الدراسات المحاسبية موضوع المعلومات القطاعية من عدة زوايا، فتناولت بعض الدراسات بالتحليل تطور المعايير الخاصة بالمعلومات القطاعية، ومحددات الإفصاح عن تلك المعلومات، واثرت ذلك الإفصاح على قيمة الشركة وتكلفة راس المال.

كما خلصت الدراسة النظرية إلى أهمية وقتية التقرير المالي من حيث التأثير على كفاءة قرارات مستخدميه. وقد تناولت العديد من الدراسات العوامل التي تؤثر على وقتية التقرير المالي سواء الخاصة بالشركة نفسها أو التي ترجع الى منشأة المراجعة، إلا ان الدراسات المحاسبية لم تتطرق بشكل مباشر الى اختبار تأثير التزم الشركات بالإفصاح عن المعلومات القطاعية على وقتية التقرير المالي، وذلك بالرغم من أهمية وقتية المعلومات لمستخدميها. وإن كانت بعض الدراسات المحاسبية توصلت إلى وجود تأثير لمعايير التقرير المالي الدولي بصفة عامة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وجودة التقرير المالي. كما خلصت بعض الدراسات من الناحية النظرية إلى تأثير طبيعة الملكية (عائلية / العائلية) على جودة ووقتية التقرير المالي.

أما بالنسبة لنتائج الدراسة على المستوى التطبيقي، فقد خلص الباحث إلى رفض الفرض الأول للدراسة، وأيضاً رفض فرض الدراسة الثاني، بالرغم من ظهور علاقة معنوية بين متغير التزم الشركات بالإفصاح عن المعلومات القطاعية ووقتية التقرير المالي في حالة ادخال متغير طبيعة الملكية كمتغير معدل. كما اتفقت نتائج تحليل الحساسية مع نتيجة اختبار الفرض الأول في التحليل الأساسي. وظهرت نتائج التحليل الإضافي وجود تأثير معنوي لحجم الشركة وجودة المراجعة وطبيعة الملكية على التزم الشركات بالإفصاح عن المعلومات القطاعية.

#### ٦-٤-٢ توصيات البحث

- في ضوء ما توصل إليه البحث من نتائج يوصى الباحث بالاتي:
- على المعنيين بإصدار معايير المحاسبة المصرية تقديم المزيد من الإرشادات بشأن الإفصاح عن المعلومات القطاعية، حيث ان معيار المحاسبة المصري رقم (٤١) يشوبه بعض الغموض ويحتاج الى بعض أوجه التعديل.
  - يجب أن تتضمن قواعد القيد والشطب في البورصة المصرية اتخاذ ما يلزم من الإجراءات بشأن التزم الشركات بالإفصاح عن متخذ القرار التشغيلي بالشركات التي تفصح عن معلومات قطاعية وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٤١)، حيث ان اغلبية الشركات المقيدة بالبورصة المصرية بالرغم من التزامها بالمعيار لا تقوم بالإفصاح عن تلك المعلومات .

- يجب ان تتضمن مناهج المحاسبة التي يتم تدريسها في مرحلة البكالوريوس الخصائص النوعية المدعمة للمعلومات المحاسبية، لان التركيز منصب على الخصائص الأساسية، وهناك جانب من الإهمال بالخصائص الثانوية مثل الوقتية بالرغم من أهميتها.

### ٦-٤-٣ مجالات البحث المقترحة

- بناء على نتائج البحث، ووفقا لحدوده، يمكن اقتراح عدد من البحوث المستقبلية، على النحو التالي:
- ١- أثر تبني IFRS لعام ٢٠١٥ على وقتية التقرير المالي: دراسة تطبيقه على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.
  - ٢- أثر الخصائص التشغيلية للشركة على وقتية التقرير المالي: دراسة تطبيقه على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.
  - ٣- أثر خصائص لجنة المراجعة على وقتية التقرير المالي: دراسة تطبيقه على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.
  - ٤- أثر خصائص منشأة المراجعة على جودة الإفصاح عن المعلومات القطاعية: دراسة تطبيقه على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.
  - ٥- أثر الإفصاح عن المعلومات القطاعية على قراري الاستثمار ومنح الائتمان: دراسة تجريبية.

## المراجع

### أولاً: المراجع العربية

- زكي، نهى محمد. (٢٠١٨). أثر جودة المراجعة الخارجية على الحد من السلوك الانتهازي للإدارة ومنع الغش بالقوائم المالية: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. رسالة دكتوراه، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية.
- شحاته، شحاتة السيد؛ نجا، على عبد الوهاب؛ هلال، عبد الله عبد العظيم وسلامة، محمد سامي. (٢٠١٧) دور معايير التقرير المالي الدولية في تحسين منفعة المعلومات المحاسبية وأثره على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مع التطبيق على مصر متاح على موقع <http://erepository.cu.edu.eg>
- طلخان، السيدة مختار عبد الغنى (٢٠١٧). أثر تبني معايير التقرير المالي الدولية على العلاقة بين المعلومات المحاسبية وقياس قيمة الشركة مع التطبيق على الشركات المقيدة



بالبورصة المصرية. رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم المحاسبة المراجعة، كلية التجارة،  
جامعة الإسكندرية

سلطان، ميادة محمود.(٢٠١٥). العوامل الأكثر تأثيرا في تحديد حجم منشأة مراقب حسابات الشركات  
العائلية في مصر: دراسة ميدانية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة دمنهور

على، عرفات حمدي عبد النعيم.(٢٠١٨). تقييم أثر تبني ممارسات الإفصاح القطاعي طبقا  
للتعديلات الواردة بالمعيار المحاسبي المصري رقم (٤١) على تحسين المحتوى  
المعلوماتي للقطاعات التشغيلية من منظور الوكالة: دراسة تطبيقية. الفكر  
المحاسبي، ٢٢(٥): ٨٨٨-٩٤١

### ثانياً: المراجع الأجنبية

- Abdelsalam, O. & El-Masry, A.(2008). The impact of board independence and ownership structure on the timeliness of corporate internet reporting of Irish-listed companies. **Managerial Finance**, 34 (12): 907-18.
- Abernathy , J., Beyer ,B., Masli , A& Stefaniak ,C.(2014).The association between characteristics of audit committee accounting experts, audit committee chairs, and financial reporting timeliness. **Advances in Accounting, incorporating Advances in International Accounting**, 30 : 283-297
- Abdullah, S.N. (2006). Board composition, audit committee, and timeliness of corporate financial reports in Malaysia. **Corporate Ownership and Control**, 4 (2): 33-145.
- Abbott, L.J., Park, Y. & Parker, S. (2000).The effects of audit committee activity and independence on corporate fraud. **Managerial Finance**, 26 (11) : 55-67.
- Aharony J., Barniv R. & Falk H.(2010).The impact of mandatory IFRS adoption on equity valuation of accounting numbers for security

- investors in the EU. **European Accounting Review** 19. (3): 535-578.
- Albrecht, D.W. & Chipalkatti, N. 1998. New segmental reporting. **The CPA Journal**, May : 46-51.-
- Ali, A., Tai-Yuan, C. & Radhakrishnan, S. (2007). Corporate disclosures by family firms. **Journal of Accounting & Economics**, 44 (1-2): 238-243.
- Archambault, J.J. & Archambault, M.E (2003). A multinational test of determinants of corporate disclosures, **The International Journal of Accounting**. 38:.173-194
- Amado, P., Albuquerque, F & Rodrigues, N (2018) The explanatory factors of segments disclosure in non-financial entities listed in European markets, *Contaduría y Administración* 63 (3): 1-2
- Ashton, R., Graul, P. & Newton, J. (1989). Audit delay and timeliness of corporate reporting. **Contemporary Accounting Research**, 5 (2): 657-73
- Aubert, F. (2009). Determinants of corporate financial reporting lag: the French empirical evidence. **Journal of Accounting and Taxation**, 1 (3) : 53-60.
- Australian Accounting Standards Board (AASB), October 2012, Request for Information on Post implementation Review: IFRS 8 Operating Segments. **Available at:** <http://www.aasb.gov.au/News/Upcoming-events.aspx>.
- Barako, D.G., Hancock, P. & Izan, H.Y. (2006). Factors influencing voluntary corporate disclosure by Kenyan companies, *Corporate Governance*. **An International Review**, 14 (2) : 107-125.
- Barth M. E., Landsman W. R., Young D. & Zhuang Z., (2014). Relevance of differences between net income based on IFRS and domestic

- standards for European firms. **Journal of Business Finance & Accounting**, 41 (3-4): 297-327
- Beasley, M., Carcello, J., Hermanson, D. & Lapides, P. (2000). Fraudulent financial reporting: consideration of industry traits and corporate governance mechanism. **Accounting Horizons**, 14 ( 4): 441-54.
- Bedard, J., Chtourou, S.M. & Corteau, L. (2004). The effect of audit committee expertise, independence, and activity on aggressive earning management, Auditing. **A Journal of Practice & Theory**, 23(2):. 13-35.
- Berger, P. & Hann, R. (2007). Segment profitability and the proprietary and agency costs of disclosure. **The Accounting Review**, 82 (4): 869-906.
- Bischof J.,(2009). The effects of IFRS 7 adoption on bank disclosure in Europe. **Accounting in Europe**, 6 (2): 167-194.
- Boatsman, J.R., Behn, B.K. & Patz, D.H. (1993). A test of the use of geographical segment disclosure. **Journal of Accounting Research**, 31:46-64
- Bushman, R.; Q. Chen; E. Engel & A. Smith. (2004) Financial accounting information, organizational complexity and corporate governance systems. **Journal of Accounting & Economics** ,37: 167-201.
- García ,M., Alejandro,K., Sáenz ,A& Sánchez,H.(2017). Does an IFRS adoption increase value relevance and earnings timeliness in Latin America? **Emerging Markets Review** ,30 :155-168.
- Chen, S .,Chen,X & Chengf,Q .(2008).Do Family Firms Provide More or Less Voluntary Disclosure? **Journal of Accounting Research**, 46, (3): 499-536.
- Costa, M., (2012). **Implications of the adoption of IFRS on the financial and tax compliance of Brazilian companies**. Doctoral Dissertation. Universidade de São Paulo. **Available at:** <http://dx.doi.org/10.11606/t.12.2012.tde-30032012-173043>.

- Ebihara, T., Kubota, K., Takehara, H & Yokota, T. (2015). Ownership, Quality of Earnings, and Family Firms in Japan, **The journal of Musashi University**, 63, (1): 71-87.
- Efobi, U. & Okougbo, P. (2014). Timeliness of financial reporting in Nigeria. **South African Journal of Accounting Research**, 28(1): 65-77.
- Epstein, B. (2009). IFRS Converge to US GAAP on Segment Reporting. **Journal of Accountancy**, April, 2009, P. 2.
- Ettredge, ML, Soo Young, K Smith, DB., & Zarowin, PA., (2005). The Impact of SFAS No. 131 Business Segment Data on the Market's Ability to Anticipate Future Earnings. **Accounting Review**, 80(3): 773-804.
- Ezat, A. and El-Masry, A. (2008). The impact of corporate governance on the timeliness of corporate internet reporting by Egyptian listed companies. **Managerial Finance**, 34, (12) : 848-67.
- Gregory, H. & Pascale, T. V. (2010). An analysis of segment disclosures under IAS 14 and IFRS 8. **Available at: <http://ssrn.com>**
- IASC (1997). IAS 14R, Segment reporting. London: IASC.
- Haller, A. (2003). Segmental reporting. In: Walton, P., Haller, A. and Raffournier, B. (Eds.), *International Accounting* (2nd ed) (pp. 444-470). London: Thomson.
- Haris, M.S. (1998). The association between competition and managers' business segment reporting decision, **Journal of Accounting Research**, 36,(1) :111-128
- Haw, I., Qi, D. & Wu, W. (2000), Timeliness of annual report releases and market reaction to earnings announcements in an emerging capital market: the case of China, **Journal of International Financial Management and Accounting**, 11 (2):108-131.

- Healey, P.M. & Palepu, K.G. (2001). Information asymmetry, corporate disclosure, and the capital market: a review of the empirical disclosure literature. **Journal of Accounting and Economics**, 31, 405-40
- Hutton, A.P. (2007), A discussion of 'corporate disclosure by family firms. **Journal of Accounting and Economics**,. 44 (1-2): 287-297.
- La Portal, R. Lopez-de-Silanes, Asheifer & Vishny, R. (1998). Law and Finance, **The Journal of Political Economy**, 106(61): 1113-1155.
- IASC (1994). IAS 14, Reporting financial information by segment. London: IASC.
- IASC (1997). IAS 14R, Segment reporting. London: IASC.
- IASB (2006). IFRS 8: Operating segment, London, IFRS Foundation.
- Ibrahim, K. (2015), The Impact of Firm Characteristics on IFR S Disclosure in The Transation Period in Nigeria. **International Journal of Economic Sciences**, 5 (4): 1-13.
- Ibrahim, K & Jaafar H. (2014), Corporate Governance and Disclosure on Segment Reporting: Evidence from Nigeria. **Global Review of Accounting and Finance**, 5(2): 98-113.
- Ika, S& Ghazali, N.(2012). Audit committee effectiveness and timeliness of reporting: Indonesian evidence. **Managerial Auditing Journal**, 27 (4): 403-424
- Impink, J., Lubberink, M., van Praag, B., & Veenman, D. (2012). Did accelerated filing requirements of SOX affect the timeliness of 10-K filings? **Review of Accounting Studies**, 17(2): 227-253.
- Ishak ,I., Sidek ,A & Rashid , A.(2010).The effect of company ownership onthe timeliness of financial reporting: empirical evidence from Malaysia. **Unitar. E-Journal** ,6 ( 2): 20-35

- Kent, P, & Stewart, J., (2008). Corporate Governance and Disclosure on the Transition to IFRS. **Journal of Accounting and Finance**, 48 :649-671.
- Ismail,W (2011). Earnings quality, family influence and corporate governance: empirical evidence from Malaysia, Doctor of Philosophy, Victoria University of Wellington, Available at [http:// ssrn. Com](http://ssrn.Com)
- Krishnan, G.V., & Visvanathan, G. (2009). Do auditors price audit committee's expertise? The case of accounting vs. non-accounting financial experts. **Journal of Accounting, Auditing and Finance**, 24(1): 115-144.
- Kvaal E. & Nobes C. (2013). International Variations in Tax Disclosures, **Accounting in Europe**, 10, (2) : 241-273.
- Lin, J.W., Li, J.F & Yang, J.S. (2006). The effect of audit committee performance on earning quality. **Managerial Auditing Journal**,. 21 ( 9): 921-33.
- Lopes, P,T, & Rodrigues, L, L., (2007). Accounting for Financial Instruments: An Analysis of the Determinantsof Disclosure in the Portuguese Stock Exchange. **International Journal of Accounting**, 42: 25-56
- Lee, H., Mande, V., & Son, M. (2008). A comparison of reporting lags of multinational and domestic firms. **Journal of International Financial Management and Accounting**, 19(1): 28-56.
- Lourenço,I., Branco,M&Curto,J.(2018). Timely reporting and family ownership : the Portuguese case Meditari ,**Accountancy Research**, 26, (1): 170-192
- Leventis, S. & Weetman, P. (2004), Timeliness of financial reporting: applicability of disclosure theories in an emerging capital market,. **Accounting & Business Research**, 34: 43-56.
- Lucchese,M & Di Carlo, F.(2015). The impact of IFRS 8 on segment disclosure practice : panel evidence from Italy. **International Journal of Accounting and Financial** 6(1):96-126.

- Mande, V., Ortman, R.(2002).Are Recent Segment Disclosure of JapaneseFirms Useful? View of Japanese Financial Analysts. **The International of Accounting**. 37.
- Manuela L& Carlo D. (2012). An Analysis of Segment Disclosure Under IFRS 8& IAS14, World business research conference, Bangkok, Thailand, 4-6 October
- McGee,R & Yuan,X (2012).Corporate governance and the timeliness of financial reporting: a comparative study of the People's Republic of China, the USA and the European Union. **Journal of Asia Business Studies**, 6,(1) : 5-16,
- Neel, M.(2016) .Accounting comparability and economic outcomes of mandatory IFRS adoption,**Contemporary Accounting Research** ,43 : 1-33.
- Nichols, N.B., Street, D.L &Tarca, A.(2013).The impact of segment reporting under the IFRS 8 and SFAS 131 management approach: aresearch review. **Journal of International Financial Management & Accounting** 24 (3): 261-312.
- Nichols, N.B., Street, D.L & Cereola, S. (2012).An analysis of the impact of applying IFRS8 on the segment disclosures of European blue chip companies. **Journal of International Accounting Auditing and Taxation**. 21 (2): 79-105.
- Nichols, N., & Street, D. (2007). The relationship between competition and business segment reporting decisions under the management approach of IAS revised. **Journal of International Accounting, Auditing and Taxation**. 16:51-68.
- Nichols, N. B& Street, D. L. (2002). LOB and geographic segment disclosures: An analysis of the impact of IAS 14 revised. **Journal of International Accounting, Auditing and Taxation**, 11(2):91-113

- Nobes, C& R. Parker, (2012). Segment Reporting: Comparative International Accounting. Sydney. Pearson e-book
- Obradović ,V& Karapavlović ,N .(2016). external segment reporting in the republic of Serbia. **Economic Themes**, 54(1): 155-176
- Odia J.O & Imagebe, V.U .(2015). Towards the Usefulness and Implications of Segment Reporting Standards. **Journal of Social Sciences** .6 (6):30-40
- Owusu-Ansah, S & Leventis, S. (2006). Timeliness of corporate annual financial reporting in Greece. **European Accounting Review**, 15 (2): 273-287.
- Owusu-Ansah, S.(2000). Timeliness of corporate financial reporting in emerging capital markets: empirical evidence from the Zimbabwe stock exchange. **Accounting and Business Research**, 30 (3): 241-254.
- Panaretou, A., Shackleton, M. B. & Taylor, P.A. (2013). Corporate Risk Management and Hedge Accounting. **Contemporary Accounting**,. 30(1): 116-139
- Pelaez, B.B., Lara, J.G& Gine, J.A. (2009). The Complementarity Between Segment Quality, and its Effect on Cost of Capital. **Working Paper**. University Carlos III de Madrid
- Pricewaterhouse Cooper (PWC). (2008). A practical guide to segmental reporting. [www.PWC/Ifrs](http://www.PWC/Ifrs) retrieved on 11/8/10
- Price waterhouse Coopers .(2002). Europe and International Financial Reporting Standards: Your questions answered
- Pucheta-Martinez, M. & Fuentes, C. (2007). The impact of audit committee characteristics onthe enhancement of the quality of financial reporting: an empirical study in the Spanishcontext. **Corporate Governance**, 15 (6) : 1394-412.



- Radebaugh, L.H. & Gray, S.J. (1997). *International Accounting and Multinational Enterprises* (4th ed). New York: John Wiley & Sons, Inc.
- Roberts, C. (2010). Segment Reporting. In: Nobes, C. and Parker, R. (Eds.), *Comparative International Accounting* (11th ed) (pp. 454–485).
- Sacho, Z.Y. (2007). IASB adopts a management reporting approach to segmental reporting. **Accountancy March**
- Sameh K. Fakhfakh, Ridha Shabou M& Pigé B. 2018. Determinants of Segment Reporting Quality: evidence from EU. **Journal of Financial Reporting and Accounting**, 16 (1): 84–107.
- Schwartz, K.B., & Soo, B.S. (1996). The association between auditor changes and reporting lags. **Contemporary Accounting Research**, 13(1): 357–370
- SFAS 14: Financial reporting for segments of business enterprises
- SFAS 131: Disclosures about segment of an enterprise and related information
- Stanko, B.B., Utterback and Fitzgerald, J. (2001). Segmental reporting: The aftermath effects of statement of financial accounting standards no.131. **Journal of Applied Business Research**
- Suwaidan, M Omari, A & Abed, S (2007), The Segmental Information Disclosures in the Annual Reports of the Jordanian Industrial Companies: A Filed Study. **Commercial College for Scientific Research**, vol. 2. no.44, pp. 1–48.
- Street, D & Bryant, S.M 2000. Disclosure level and compliance with IASs: A comparison of companies with and without US listing and fillings. **The International Journal of Accounting**, .35,(3):305–329.
- Venkataraman, R.(2001). The Impact of SFAS 131 on Financial Analysts Information Environment. Working Paper. Pennsylvania State University, p.7.

- Wang, D. (2006). Founding Family Ownership and Earnings Quality. **Journal of Accounting Research**, 44, (3) :619-656.
- Wild, J.J. (2005). Financial Accounting: Information for Decisions (3rd ed). New -York: McGraw-Hill/Irwin, International Edition.
- Xie, B., Davidson, W.N. & Dadalt, P.J. (2003). Earnings management and corporate governance: the role of the board and the audit committee. **Journal of Corporate Finance**, 9 : 295-316.
- Zhou, H., Xiong, Y& Ganguli, G., (2009). Does the adoption of international financial reporting standards restrain earnings management? Evidence from an emerging market. **Acad. Account. Financ. Stud. J.** 13: 43-56.
- Zeghal, D. (1984). Timeliness of accounting reports and their information content on the capital market. **Journal of Business Finance and Accounting**, 11 (3), 367-380.

## ملحق (١) أسماء شركات العينة

المسلسل	اسم الشركة	المسلسل	اسم الشركة
١	عز الدخيلة	٣٩	السويدي الكتريك
٢	مصر لخدمات النقل	٤٠	السويس للإسمنت
٣	المصرية للمشروعات السياحية العالمية	٤١	السويس للأكياس
٤	المصرية للإنتاج الإعلامي	٤٢	الشرق الأوسط لصناعة الزجاج
٥	ايديتا للصناعات الغذائية	٤٣	الصناعات الهندسية المعمارية للإنشاء والتعمير
٦	كفر الزيد للمبيدات والكيماويات	٤٤	النيل لحلج الأقطان
٧	جلاكسو سميثكلين	٤٥	أوراسكوم للفنادق والتنمية
٨	بورتو القابضة	٤٦	أورانج مصر للاتصالات
٩	المصرية لصناعة النشا والجلوكوز	٤٧	جهينة
١٠	ابوقير للأسمدة	٤٨	راية القابضة للاستثمارات المالية
١١	أوراسكو	٤٩	شركة اعمار مصر
١٢	عبور لاند	٥٠	شركة الاستثمار العربي العقاري
١٣	أسيوط الإسلامية الوطنية للتجارة والتنمية	٥١	الجيزة العامة
١٤	شركة طلعت مصطفى	٥٢	الخزف العربية
١٥	شركة مينا للاستثمار السياحي	٥٣	العربية للمحاسب
١٦	عبور أوتو	٥٤	الجوهرة
١٧	مصر لإنتاج الاسمدة	٥٥	ليفنت سلاب
١٨	القاهرة للدواجن	٥٦	مصر انتركونتننتال
١٩	الاسماعلية للدواجن	٥٧	بالم هيلز
٢٠	ليسيكو مصر	٥٨	سيدي كرير للبتروكيماويات
٢١	الشركة المالية الصناعية	٥٩	ايجفرت للأسمدة

٢٢	بلتون المالية القابضة	٦٠	جولدن كوست السخنة للاستثمار السياحي
٢٣	مستشفى كليوباترا	٦١	اسيك للتعددين
٢٤	الوطنية للذرة	٦٢	الألمونيوم العربية
٢٥	المنصورة للدواجن	٦٣	عتاقة
٢٦	حيد عز	٦٤	الكابلات الكهربائية
٢٧	النصر للمحولات	٦٥	رواد مصر
٢٨	جي أم سي	٦٦	جولدن
٢٩	النساجون الشرقيون	٦٧	أم أم جي
٣٠	أطلس للأراضي الزراعية	٦٨	الاسماعيلية الوطنية للتغذية
٣١	سبينالكس	٦٩	أكتوبر فأرما للأدوية
٣٢	اسكندرية للزيوت والصابون	٧٠	الاسماعيلية الوطنية للتغذية
٣٣	النعيم القابضة	٧١	دومتي
٣٤	الخدمات الملاحية	٧٢	أجواء
٣٥	الفنار	٧٣	دلنا للإنشاء
٣٦	البردر	٧٤	القلعة
٣٧	القاهرة للزيوت	٧٥	الشركة الدولية للأسمدة